وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة
كلية الحقوق

القسم: الحقوق
التخصص: قانون إداري

الرقم التسلسلي: .....
الرمز: .....

دور الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر

إعداد الطالبتين:
- غطوط بسمة
- خالوش بسمة

إشراف الأستاذة:
- مقورة مفيدة

السنة الجامعية: 2026/2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة
كلية الحقوق

القسم: الحقوق
التخصص: قانون إداري

الرقم التسلسلي: .....
الرمز: .....

دور الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر

إعداد الطالبتين:
- غطوط بسمة
- خالوش بسمة

إشراف الأستاذة:
- مقورة مفيدة

أعضاء لجنة المناقشة

عبد الرؤوف بن الشيهب	أستاذ محاضر. ب	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
مفيدة مقورة	أستاذ محاضر. ب	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا و مقررا
أحمد دعاس	أستاذ محاضر. ب	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية، وللإجابة على إشكالية هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأن التطبيق الفعلي للرقمنة يجعل الإدارة أكثر قربا من المواطنين عن طريق الولوج للخدمات الرقمية و تتبع إجراءات الملفات الإدارية عن بعد، وهذا من شأنه بناء علاقة اتصالية ناجحة بين الإدارة والمواطنين في تحسين الخدمات المقدمة، من هذا المنطلق يتطلب من وزارة الداخلية والجماعات المحلية خاصة المؤسسات العمومية رصد كل الإمكانيات لتطبيق الرقمنة التي أصبحت مهمة في الجماعات المحلية، كما توصلنا إلى مجموعة من نتائج أهمها غياب الرقمنة يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة، تطبيق الرقمنة يتطلب كفاءات ومهارات متخصصة، وتم التأكيد على مجموعة من التوصيات متمثلة في توفير البنية التحتية وتأهيل الموارد البشرية ، إقترح تصميم نماذج رقمية و تكييفها مع إمكانيات الجزائر على مستوى الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة المحلية، الجماعات المحلية، الخدمة العمومية، التكنولوجيا الحديثة، عصرنة.

ملخص

Abstract

This study addressed the topic of the role of digitalization in modernizing the performance of local communities. To answer the problem statement of this topic, we adopted the descriptive and analytical approaches, as the effective implementation of digitalization makes the administration closer to citizens by enabling access to digital services and allowing remote tracking of administrative procedures. This contributes to building a successful communicative relationship between the administration and citizens and improving the services provided. From this perspective, the Ministry of Interior and Local Communities, especially public institutions, are required to allocate all necessary resources to implement digitalization, which has become essential within local communities. The study also reached a set of findings, the most important of which are that the absence of digitalization leads to a decline in the quality of services provided, and that implementing digitalization requires specialized competencies and skills. Furthermore, a number of recommendations were emphasized, including providing infrastructure, qualifying human resources, proposing the design of digital models, and adapting them to Algeria's capabilities at the level of local communities.

Keywords: Digitalization, Local Administration, Local Communities, Public Service, Modern Technology, Modernization.

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

سورة المجادلة، الآية 11

أولاً وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره كما ينبغي لجلال وعظيم سلطانه، نثني عليه على ما أنعم علينا من صحة وعافية، كما نسأله أن يتقبل منا هذا العمل المتواضع.

أنعم علينا الله سبحانه وتعالى بفرصة ثمينة لإتمام هذه المذكرة.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة ** **مقورة مفيدة** ** التي أشرفت على هذا العمل، وعلى توجيهاتها القيمة التي كانت لها الأثر البليغ في تشجيع الباحث وإصرارها على الاستمرار والمثابرة والاجتهاد، وإرشاداتها الحكيمة التي ساهمت في التعمق وبدقة في حيثيات الموضوع.

كما نتوجه بشكرنا الجزيل إلى كافة ****أساتذة كلية الحقوق بجامعة ميلة** ** الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم طيلة فترة الدراسة.

ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من دعمنا معنوياً أو مادياً، وإلى كل من ساندنا بالدعاء والمشورة، وكانوا لنا خير عون بعد الله.

بارك الله فيكم جميعاً.

الإهداء

من قال أنالها "نالها"

وأنا لها وإن أبت رغماً عنها أتيت بها.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لو يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات لكي فعلتها ونلتها.

أهدي تخرجي ونجاحي:

إلى التي احتضنتني بقلبها قبل يديها، التي سهلت لي طريقي بدعائها.

إلى ظل الخفي والقلب المحارب، سر قوتي ونجاحي، إلى البوصلة والنور الذي لا يخبو، أمي الغالية

إلى زين اسمي بأجمل الألقاب، أبي العزيز - أطال الله في عمرهما إن شاء الله

كما أهدي تخرجي إلى أخواتي وإخواني من وقفوا بجانبي في السراء والضراء، إلى من تشاركت معها إنجاز هذه المذكرة بسمة غطوط إلى لكل روح عانقتني بالحب والدعوات.

شكراً لكل من كان في طريقي، استندت عليه أو مر عابراً، شكراً لكل من علمني كلمة أو مهارة.

بسمة خالوش

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ)

هذه اللحظة لا تورث ولا تُشترى، لقد دفعت ثمنها عمري وسهري وخوفي ودموعي، هي لهفة الوصول وفرحة العمر، هذه النهايات السعيدة لبدايات أعظم بإذن الله.

أحمد الله حمداً كثيراً على ما وفقني إليه وأفتخر بما حققته بفضله، وأسأله أن يجعل هذا العمل خطوة مباركة في مسيرتي العلمية.

أهدي هذا النجاح إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، داعمي الأول في مسيرتي وقوتي وسندي "أبي الغالي".

إلى "أمي الغالية" مصدر الحنان والدعاء والصبر.

إلى إخوتي وأخواتي الذين شاركوني لحظات التعب والفرح، شكراً لكم على محبتكم وتشجيعكم وثقتكم بي.

إلى عمتيَّ الغاليتين اللتين غمرتاني بالمحبة والدعاء والتشجيع في كل مراحل حياتي، أهدي هذا التخرج عرفاناً بفضلكنَّ ومكانتكنَّ الكبيرة في قلبي.

إلى جدتي الحبيبة تاج العائلة ونبع الحنان، أطال الله في عمرها، أهديها ثمرة هذا النجاح، فهي دائماً مصدر الدعاء والطمأنينة والفرح.

شكراً لكل عائلتي على كل كلمة طيبة وكل دعم صادق وكل دعاء رافقني حتى وصلت إلى هذا اليوم أهيكن تخرجي بكل حب وفخر و إمتنان

بسمة غطوط

قائمة المختصرات

المختصر	التسمية
• ج. ر	• الجريدة الرسمية
• د. ت. ن	• دون تاريخ النشر
• د. ب. ن	• دون بلد النشر
• ص	• الصفحة
• ص – ص	• من الصفحة إلى الصفحة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
ملخص	-
الشكر	-
الإهداء	-
قائمة المختصرات	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهمي و النظري للرقمنة و عصرنة الإدارة المحلية	
المبحث الأول: الرقمنة وعصرنة الإدارة المحلية	8
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وتطورها في الإدارة العمومية	8
الفرع الأول: تعريف الرقمنة	8
أولاً: لغةً	8
ثانياً: اصطلاحاً	9
الفرع الثاني: نشأة وتطور الرقمنة	11
المطلب الثاني: مفهوم الإدارة المحلية	13
الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية	13
الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية	15
الفرع الثالث: أهداف الإدارة المحلية	17
أولا: الأهداف السياسية	17
ثانيا: الأهداف الإدارية	18
ثالثا: الأهداف الاجتماعية	18
المبحث الثاني: الجماعات المحلية وأداؤها	19
المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية	19
الفرع الأول: تعريف البلدية	20
أولاً: تعريف البلدية	20
ثانياً: هيئات البلدية	21
الفرع الثاني: تعريف الولاية	24

فهرس المحتويات

أولاً: تعريف الولاية	24
ثانياً: هيئات الولاية	25
المطلب الثاني: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي	27
الفرع الأول: صلاحيات البلدية	27
أولاً: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي	27
ثانياً: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي	29
ثالثاً: صلاحيات الأمين العام للبلدية	30
الفرع الثاني: صلاحيات الولاية	31
أولاً: صلاحيات المجلس الشعبي الولائي	31
ثانياً: صلاحيات الوالي	33
ثالثا: صلاحيات الوالي بصفته ممثلاً للدولة	34
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني : دور الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية	
المبحث الأول: آليات تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية	38
المطلب الأول: إنجازات ومشاريع الرقمنة في إدارة الجماعات المحلية	38
الفرع الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية	38
الفرع الثاني: الوثائق البيومترية	39
أولاً: بطاقة التعريف البيومترية	39
ثانياً: جواز السفر البيومتري	41
الفرع الثالث: رخصة السياقة البيومترية	42
الفرع الرابع: البلدية الإلكترونية	43
الفرع الخامس: بعض تطبيقات الرقمنة في الجماعات المحلية	43
المطلب الثاني: متطلبات وشروط نجاح الجماعات المحلية عبر الرقمنة	44
الفرع الأول: المتطلبات البشرية	44
الفرع الثاني: المتطلبات التقنية	44
الفرع الثالث: المتطلبات الإدارية والتشريعية	45
الفرع الرابع: المتطلبات المالية	46

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: أثار الرقمنة على أداء الجماعات المحلية	48
المطلب الأول: مساهمة الرقمنة في تحسين الكفاءة وشفافية وجودة الخدمات المحلية	48
الفرع الأول: الآليات للإرتقاء بإداء الإدارة المحلية وتعزيز الشفافية	49
أولاً: الارتقاء بالأداء الإداري المحلي	49
ثانياً: تقديم أحسن الخدمات المواطنين	49
ثالثاً: تحقيق الشفافية	49
رابعا: تحويل المعلومات الورقية إلى إلكترونية	50
الفرع الثاني: ترشيد الخدمات الإدارية وتسريع عملية الرقمنة	51
أولا: تحسين وترشيد الخدمات الإدارية	51
ثانيا: القضاء على الفساد المحلي	52
ثالثاً: تسريع استخدام تكنولوجيا لإعلام والإتصال في الإدراة الإلكترونية	52
الفرع الثالث: تطوير الأليات والإجراءات التحفيزية وتمكين المواطنين من الإستفادة من الخدمات الرقمية والتغيير مستمر	53
أولاً: تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الرقمية	53
ثانيا: التغير المستمر	53
المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه رقمنة وعصرنة الجماعات المحلية	53
الفرع الأول: تحديات تتعلق باعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية ونقص الموارد البشرية	54
أولاً: اعتماد بنية تحتية رقمية	54
ثانياً: نقص الموارد البشرية	54
ثالثا: غياب التشريع الإلكتروني	55
الفرع الثاني: تحديات تتعلق جانب السياسي والقانوني وجانب الإدراي والتنظيمي والتشريعي	55
أولاً: الجانب السياسي والقانوني	55
ثانيا: الجانب الإداري والتنظيمي والتشريعي	56
الفرع الثالث: تحديات تتعلق جانب مالي وتقني ومن جانب التهديدت الأمنية ونظام المعلومات	57
أولا: تحديات مالية وتقنية	57

فهرس المحتويات

ثانيا: تحديات الأمنية	57
ثالثا: تحديات فشل النظام المعلوماتي	58
خلاصة الفصل الثاني	59
خاتمة	61
قائمة المصادر و المراجع	64
قائمة الجداول	72
قائمة الاشكال	74
قائمة الصور	76

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولاً جذرياً تقوده الثورة الرقمية التي مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح تبني تكنولوجيا الاعلام والاتصال ضرورة حتمية وليس مجرد خيار تكميلي، وذلك للانتقال من الادارة التقليدية البيروقراطية إلى ما يعرف بالإدارة الالكترونية، هذه الاخيرة هي احدى متطلبات الحداثة والتطور الذي يشهده العالم اليوم، تلعب دوراً بارزاً في تحسين تقديم الخدمة العمومية من خلال تسهيل اتصالها بالمواطن وسرعة استجابتها ودقة آداؤها.

ان الخدمة العمومية من أهم وظائف الدولة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، حيث تسعى لإيجاد أفضل الآليات وتحقيق رضا المواطن ومنه تحقيق الاستقرار للمجتمع، لقد تبنت الجزائر فكرة الرقمنة عام 2013 وهو العام الذي وضع فيه حجر الاساس للتحول نحو الجزائر الالكترونية، فمنذ إطلاق مشروع "نظام المعلومات الوطني" وتفعيل القوانين الاولى المتعلقة بالتوقيع والتعاملات الالكترونية، دخلت الادارة الجزائرية في سباق مع الزمن لعصرنة ادائها.

تعد الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) خط التماس بين المواطن والدولة، لذا فإن رقمنتها تمثل العمود الفقري لمشروع الجزائر الالكترونية، لم يبقى التحول الرقمي هنا مجرد رفاهية بل أصبح وسيلة لانهاء البيروقراطية وتحسين كفاءة التسيير المحلي. وعليه برزت الرقمنة كأداة استراتيجية تهدف إلى عصرنة هذه الجماعات، ليس فقط من خلال تحويل الورق إلى ملفات، بل عبر اعادة هندسة الاجراءات الادارية لضمان السرعة، الشفافية، الفعالية.

ورغم ان مسار العصرنة عرف تطوراً إلا أنه يواجه جملة من التحديات، تتراوح بين نقص البنية التحتية التكنولوجية، الحاجة إلى تكوين المورد البشري، وتوفير الإطار القانوني والأمني لحماية البيانات الرقمية.

1. إشكالية الدراسة:

- إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية؟ وتندرج ضمن هذه الاشكالية تساؤلات فرعية متمثلة في:
- ما هي الرقمنة؟
- ما المقصود بالإدارة المحلية؟

- كيف تساهم الرقمنة في تطوير عمل البلديات؟
- ما هي متطلبات تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية؟
- فيما تكمن تحديات تطبيق الرقمنة على مستوى الإدارات المحلية؟

2. الفرضيات:

- رقمنة الجماعات المحلية أدى إلى تحسين جودة الخدمات وفعاليتها.
- تؤدي الرقمنة إلى تقليص البيروقراطية واختزال الآجال الزمنية للحصول على الوثائق الادارية، مما يعزز من رضا المواطن تجاه أداء الجماعات المحلية.

3. أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع رقمنة الجماعات المحلية أهمية بالغة كون الرقمنة هي أساس تحسين الخدمات المقدمة على مستوى الإدارات وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- يعتبر موضوع الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر ذو أهمية كبيرة انطلاقا من كونها أصبحت حتمية عالمية واستراتيجية لا مفر منها، لمواكبة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعصرنة الإدارات وتحسين خدماتها.
- تمثل الرقمنة النموذج الحديث للتسيير العمومي، متميزة عن الأنظمة البيروقراطية التقليدية بمرونتها وقدرتها على التكيف الرقمي، وقد أدى تبني هذا النهج الى تقليص الزمان والمكان بين الإدارة والمواطن، الأمر الذي انعكس ايجابياً على تحسين جودة الخدمات العمومية.
- تزويد المؤسسات والادارات بدراسة تحدد نقاط القوة والضعف لديهم في كيفية استخدام الرقمنة لعصرنة الجماعات المحلية، والتركيز على تحسين جودة وسرعة الخدمات المقدمة للمواطن مثل استخراج الوثائق عن بعد.
- إبراز دور الرقمنة في تبسيط الاجراءات الادارية وتقليل التدخل البشري المباشر.

4. أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا الى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية على مستوى الجماعات المحلية والمتمثلة في:

- ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة (الرقمنة، العصرنة، الجماعات المحلية)، وإبراز التداخل بينها.

- إبراز دور الرقمنة في تحسين أداء الجماعات المحلية من خلال تسريع الإجراءات الإدارية، تقليل البيروقراطية وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.
- دراسة أثر الرقمنة على كفاءة الموارد البشرية من حيث تطوير المهارات الرقمية ورفع مستوى الأداء الوظيفي.
- تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية، سواء كانت تقنية، مالية أو تنظيمية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

أ. الأسباب الموضوعية:

- تزايد أهمية الرقمنة كأداة أساسية لعصرنة الإدارة وتحسين الأداء العمومي.
- توجه الدولة نحو تبني الإدارة الإلكترونية وتعزيز الرقمنة في مختلف القطاعات.
- مساهمة الرقمنة في تعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري.
- الحاجة إلى تقييم واقع تطبيق الرقمنة داخل الجماعات المحلية واقتراح حلول لتطويرها.

ب. **الأسباب الذاتية:**

- الاهتمام الشخصي بموضوع الرقمنة في الإدارة العمومية.
- الرغبة في فهم كيفية تحسين أداء الجماعات المحلية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- ارتباط الموضوع بتخصصي الدراسي (القانون الإداري).
- السعي لاكتساب معارف جديدة حول تطبيقات الرقمنة في الواقع الإداري.

6. منهج الدراسة:

لمعالجة إشكالية بحثنا حول "دور الرقمنة في عصرنة اداء الجماعات المحلية" اتبعنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على الوصف الشامل للرقمنة من خلال مفهومها واهميتها، والمنهج التحليلي من خلال دراسة موضوعنا وتحليله تحليلاً دقيقاً وتجميع المعلومات اللازمة وتبيين التحديات التي تواجه الرقمنة على مستوى المؤسسات العمومية.

7. الحدود المكانية والزمانية:

أ. الحدود المكانية:

- تسليط الضوء على الجماعات المحلية بلدية وولاية.

ب. الحدود المكانية:

- لم نحدد تاريخ معين لكنها تندرج ضمن عصر الرقمنة.

8. الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** هي عبارة عن دراسة قدمت للحصول على شهادة الدكتوراه بعنوان "دور الإدارة الالكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر"، انجزت هذه الدراسة بجامعة قسنطينة 2 سنة 2019-2020 من اعداد فضيلة خلفون، وتمحورت اشكالية هذه الدراسة حول "كيف تساهم الإدارة الالكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية في الجزائر؟".
- **الدراسة الثانية:** هي عبارة عن دراسة قدمت للحصول على شهادة الدكتوراه بعنوان "الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمة العمومية، دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر"، انجزت بجامعة الجزائر 3 للسنة 2017-2018 من اعداد قادة دليلة، وتمحورت اشكالية هذه الدراسة حول: "كيف يمكن أن تساهم الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية؟".
- **الدراسة الثالثة:** هي عبارة عن مقال نشر في مجلة تحت عنوان "واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول العالمي"، انجز هذا المقال بجامعة قسنطينة 2 للسنة ديسمبر 2020، من اعداد فوزية حادقي، وتمحورت إشكالية هذا المقال حول "كيف تساهم الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية"؟.

9. صعوبات الدراسة:

رغم أن إنجاز هذه المذكرة لم يواجه صعوبات علمية أو منهجية تُذكر، إلا أن ضيق الوقت شكّل تحدياً نسبياً خلال مراحل إعدادها، خاصة فيما يتعلق بجمع المادة العلمية وتنظيمها.

ومع ذلك، تم تجاوز هذا العائق من خلال تنظيم الوقت وتكثيف الجهد في المراحل الأخيرة مما سمح بإتمام العمل في الآجال المحددة.

10. تقسيم الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى:

- **مقدمة.**
- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي والنظري للرقمنة وعصرنة أداء الجماعات المحلية.
- **المبحث الأول:** الرقمنة وعصرنة الإدارة المحلية.
- **المبحث الثاني:** الجماعات المحلية وأداؤها.
- **الفصل الثاني:** دور الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية.
- **المبحث الأول:** آليات تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية.
- **المبحث الثاني:** آثار الرقمنة على أداء الجماعات المحلية.
- **الخاتمة.**

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للرقمنة وعصرنة أداء الجماعات المحلية

تعد الرقمنة من أبرز التحولات التي يشهدها العالم المعاصر، حيث أصبحت عاملاً أساسياً في تحسين أداء مختلف القطاعات، خاصة قطاع الجماعات المحلية الذي يعد الأقرب إلى المواطن. ومع تزايد متطلبات التنمية المحلية وضرورة تحسين جودة الخدمات العمومية، برزت الحاجة إلى تبني أساليب حديثة تعتمد على التكنولوجيات الرقمية، بما يساهم في تسريع الإجراءات الإدارية، تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية في التسيير.

وفي هذا السياق، تسعى الجماعات إلى عصرنة أدائها من خلال إدماج الرقمنة في مختلف مجالات عملها، بهدف تحقيق فعالية أكبر في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين، كما يساهم في تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن، ودعم مسار التنمية المستدامة، مما يجعل الرقمنة خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لمواكبة التحديات الراهنة. وارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: الرقمنة وعصرنة الإدارة المحلية.**
- **المبحث الثاني: الجماعات المحلية وأداؤها.**

المبحث الأول: الرقمنة وعصرنة الإدارة المحلية

شهدت المجتمعات المعاصرة تحولاً عميقاً بفعل التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أفرز ما يعرف بعصر الرقمنة، الذي من خلاله أصبحت البيانات والمعلومات الإلكترونية أساسا في تسيير مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق برزت ضرورة عصرنة الإدارة المحلية باعتبارها الحلقة الأقرب إلى المواطن من خلال اعتماد الأنظمة الرقمية لتحسين جودة الخدمات العمومية.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة وتطورها في الإدارة العمومية

تشير الرقمنة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحويل المعاملات والعمليات الإدارية من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي، بهدف تحسين الكفاءة وجودة الخدمات. وقد شهدت الإدارة المحلية تطوراً ملحوظاً بفضل هذا التحول، حيث ساهمت الرقمنة في تسهيل الإجراءات، تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع لفهم دور الرقمنة في تطوير أداء الإدارة المحلية، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تبيين تعريف الرقمنة وأهميتها ونشأتها وتطورها.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية"، "الإبداع" و "الكتاب الإلكتروني " و "الترقيم" وغيرها من مصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال التكنولوجيا إعلام واتصال.

أولاً: لغةً

يقول ابن منظور: "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب يرقمه رقماً أعجّمه وكتاب مرقوم أي قد بُيّن حروفه بعلاماته من التنقيط".[1]

[1] ميلودة حمدو، **دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص10.

ثانياً: اصطلاحاً

تُعرف الرقمنة بأنها تحويل المعلومات الخاصة بأي كيان معلوماتي محدد أو مجموعة من الكيانات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي، كرقمنة كتاب أو مجموعة إحدى المكتبات مثلاً، ونجد هذا الاستعمال في كثير من المشروعات الرقمية التي تقوم بتنفيذها المكتبات وغيرها من المؤسسات، وذلك بهدف جعل المجموعات التناظرية قابل للوصول إليها والتعامل معها عن طريق الإنترنت"، وعليه فإن الرقمنة هي عبارة عن عملية تحويل كل ما هو ورقي إلى مادة إلكترونية، باستخدام وسائل خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.[1]

تُعرف أيضاً أنها شكل من أشكال التوثيق الإلكتروني، بحيث تتم عملية الرقمنة بنقل الوثيقة على وسيط إلكتروني، هذا التحول يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع الوظيفة التي يستعمل فيها، وأصبح أمراً ضرورياً حل كثير من المشكلات المعاصرة، عرّفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها: "عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي، أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية".[2]

ينظر تيري كاني Terry Kunyإلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب، الدوريات، التسجيلات الصوتية، الصور المتحركة...، إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات / bites)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات الأساسية لنظام معلومات تستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة" ويتم القيام بهذه العملية بالاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.[3]

كما يمكن تعريفها كتعريف من المصطلحات الرائجة في عصرنا الحالي نتيجة الثورة التكنولوجية التي شملت كل المجالات والقطاعات، حيث عرفت على أنها العملية التي يتم بواسطتها تحويل كل

---

[1] فاطمة بوجريدة، صونيا قاسمي، **دور الرقمنة في تعزيز جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية**، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد01 ، العدد 16، 4جويلية 2025، ص82.

[2] إدريس يوسف، **دور الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في التعريف بالتراث الثقافي وتثمينه**، مجلة "منير التراث الأثري"، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2022، ص285.

[3] زوال علاء الدين، فارس قاهر، **واقع ومعوقات رقمنة الجماعات المحلية وأثرها على إدارة معرفة الزبون في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجامعة تبسة الجزائر، المجلد 16، العدد 01، ديسمبر 2023، ص 164.

الوثائق من النمط الورقي إلى النمط الرقمي، فتصير التعاملات من ملفات وصور وفيديوهات ووثائق مشفرة إلى أرقام ثنائية وتصبح قابلة للاستخدام والاسترجاع بواسطة أجهزة الكمبيوتر، فالرقمنة عموما مجرد أتمتة، حيث توفر أنظمة المعلومات المناسبة لتشغيل العمليات كما هي.[1]

تعرف كذلك بأنها استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توليف الموارد المالية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة.[2]

ومن خلال تعاريف التي تم التطرق إليها يمكن القول أن الرقمنة هي عبارة عن تحويل المعلومات والبيانات من أشكالها التقليدية إلى صيغ رقمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بهدف تسهيل معالجتها، تخزينها، نقلها وتحليلها.

وتكمن أهمية الرقمنة من خلال أنها إلى الأنتقال من وضعية تقليدية إلى وضعية جديدة لأجل تقديم خدمات أفضل، وقد ارتبط هذا المطلب في سياقه الرسمي بمجال الإدارة والتسيير، وتتجسد هذه الافضلية بين الوضعية السابقة والوضعية الجديدة المرقمنة في جملة من الإيجابيات على رأسها التسريع في تقديم الخدمات وتنفيذ الخدمات وتنفيذ العمليات الإدارية من خلال تبسيط واختصار الوقت والجهد على المعاملين والمتعاملين في آن معا، وكذلك تخفيض التكاليف التي كانت سائدة في الأنماط التقليدية للتسيير، بإضافة إلى تجسيد مبدأ الشفافية في الخدمات المقدمة.[3]

للتعرف على أهمية عملية الرقمنة بشكل أعمق، من المناسب الإشارة إلى أن الرقمنة مصدر معلومات متاح على وسيط تخزين تقليدي، تزيد من أهمية الرقمنة وإمكانية الاستفادة من خلال تسيير عمليات الوصول والاطلاع عليه حيث أصبح في الإمكان إجراء البحث أو الاستعلام داخل النصوص الكاملة لمصادر المعلومات والجدير بالذكر أن الرقمنة لا تستهدف فقط استبدال مقتنيات وخدمات

---

[1] يحياوي حنان، كعييش عمر، **متطلبات الرقمنة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر فواعل العملية التعلمية (الأستاذ– الطالب)**، مجلة أبحاث، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 9، العدد 1، جوان 2024، ص 8.

[2] خيرة بن يمينة، نشأت إدوارد ناشد، زادي أحمد، **دور الرقمنة والإدراة الإلكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية**، مجلة تعليم عن البعد والتعليم المفتوح، إتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويق، المجلد 7، العدد 12، مايو 2019، ص 70.

[3] بسام وزناجي، **أهمية الرقمنة في ترشيد وعقلنة السلوك التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، المجلد 9، العدد 2، 1 ديسمبر 2024، ص 380.

المكتبات التقليدية بمجموعات وخدمات إلكترونية، فالهدف الرئيسي لها يكمن في تطوير وتحسين الاستفادة من مقتنيات المكتبات جنباً إلى جنب مع تطوير الخدمات المقدمة والحفاظ على الأوعية التقليدية من التلف والضياع و خاصة النادرة منها.[1]

الفرع الثاني: نشأة وتطور الرقمنة

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية في مرافق ومؤسسات بدأت بإدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ الخمسينيات، حسب "هرنز" من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية التي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية. وكذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع "المكتبة الكونية" مفاده توحيد النصوص في كل مكتبات العالم من طرف القوى الغربية أو تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994.[2]

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الإنترنت باعتبارها فضاءً للمعلومات والمعرفة في المكتبات. ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة القضائية للناز التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، ليستغل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمي تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

شهدت أوربا خلال العقود الأخيرة انتقالا ملحوظ نحو تبني مشاريع مماثلة في مجال حفظ الذاكرة الرقمية، حيث أطلق على هذه المبادرات تسمية "ذاكرة أوروبا"، وذلك بمساهمة عدد من المؤسسات الرائدة، من بينها المكتبة الوطنية الفرنسية، ومشروع "أرشيف تاكست أكسفورد" بالإضافة إلى معهد تولوز، وهي مؤسسات متخصصة في البحث العلمي وإداراة المصرفة الرقمية، ويندرج هذا

---

[1] عنكوس، نبيل، **المكتبة الرقمنة بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشاؤها، مكتبة الأمير عبد القادر**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في علم مكتبات، جامعة قسنطينة 2010، ص 150 – 151.

[2] رزاق جيهان، **الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، 2023، ص9.

[3] المرجع نفسه ص9،10.

التوجه ضمن مايعرف بالإنتاج الفكري الإلكتروني الذي أصبح يمثل أحد أبرز مظاهر التحول في مجتمع المعلومات.[1]

ولا يخفى على المتتبع لمسار الرقمنة أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة مباشرة للتحديات التي فرضتها تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة، والتي دفعت بالمكتبات إلى تبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحسين أدائها وتوسيع نطاق خدماتها، وقد أسهم التطور المتسارع في هذا المجال، خاصة مع الانتشار الواسع للبرمجيات والإنترنت، في إحداث نقلة نوعية شملت مختلف الميادين، مما أدى إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة تستوجب التأطير والتجديد امتداد ما يقارب نصف قرن، تزايد الاهتمام بتطوير علوم المكتبات الإلكترونية، والمكتبات الرقمية، والمكتبات الافتراضية، غير أن هذا التعدد في المصطلحات أدى إلى نوع من الغموض والخلط المفاهيمي، الأمر الذي يستدعي ضرورة ضبط هذه المفاهيم وتوضحيها وفق دلالات عملية دقيقة.[2]

تجدر الإشارة إلى أن هذه المصطلحات لا تقتصر فقط على اختلاف التسميات، بل تشتمل كذلك تبايناً في المضامين والأبعاد النظرية والتطبيقية، حيث تضم مختلف أشكال المواد الرقمية ذات الأصل الإلكتروني، والتي تتطلب وجود تجهيزات وتقنيات حديثة لمعالجتها واستغلالها. ويفهم من ذلك أن وصف "إلكتروني" لا يقتصر على الشكل، بل يشمل المنظومة التقنية التي تنتج وتخزن وتتيح هذه الموارد، فإن مفهوم المكتبة الإلكترونية يُعد من أكثر المفاهيم شمولاً وإتساعا، كونه يجمع بين البعدين الرقمي والتقني.

يشمل مختلف الجهود إلزامية إلى استخدام الوسائل الإلكترونية مثل أجهزة الفيديو، وقارئات الميكرو فيلم، والحواسيب في إدارة الموارد المعلوماتية، كما يضم هذا المفهوم كل من المواد الإلكترونية و الرقمة على حدا سواء، ، مع ذلك فإن هذه المصطلحات على الرغم من شيوعها لاتزال تعاني من قدر من الإضطراب وعدم الدقة في الأستخدام، ويرجع ذلك أساسا إلى ضمن التأطير النظري وقلة

[1] أحمد الكبسي، **تطور المنظمة في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة العربية**، 300، العدد 29، 2008، ص6.

[2] صباح شارق، مروى كشرود، **دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية**–مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية–، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020، ص7.

إهتمام بعض الباحثيين والمتخصصين في العالم العربي بتحديد مفاهيمها وضبط حدود ما يشكل علمي ومدمجي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الإدارة المحلية

إن الإدارة المحلية (Local Administration) مصطلحا يستعملها معظم الفقهاء للدلالة على اللامركزية الإقليمية، بإعتبارها أسلوبً من أساليب التنظيم الإداري المنتهج من قبل مختلف الدول، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق لتعاريف الإدارة المحلية ومقوماتها وتبيين أهدافها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة المحلية

تعددت تعاريف الإدارة المحلية ومن بينها:

تعرف بأنها: تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعداد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي، بمعنى أن يخصص في شؤون كل إقليم من أقاليم الدولة، وعلى مستوى مصالحه المحلية وبالنسبة لمجموعة من الأفراد الذين يرتبطون بهذا الإقليم، جهاز إداري أو شخص معنوي عام محلي من طبيعة هذه المصالح، وأكثر اتصالاً بها ومعرفة باحتياجاتها من الحكومة المركزية.[2]

ويقدم الاتجاه الإنجليزي الإدارة المحلية بأنها: مجلس منتخب ترتكز فيه السلطات المحلية، ويكون مسؤولاً سياسياً أمام الناخبين المحليين، ويعتبر مكمل الأجهزة الدولة كما يعرفها "أنها ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساساً بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة، وبالإضافة إلى المسائل التي ينظر البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية.[3]

وتعرف ذلك بأنها الاستقلال المحصور على الجانب الإداري والتنفيذي دون أن تعطي أية سلطات تشريعية أو وظائف قضائية أو تخطيطية، وهي تخضع للنظام الإداري للدولة والقانون

---

[1] بطبي ناريمان، **حكومة لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر أبعاد مشاركة المواطن**، مجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية الاجتماعية جامعة صالح بوبنيدر، المجلد 1، العدد 0 ، 2017، ص 55.

[2] بطيب ناريمان، **حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر**،" **أبعاد مشاركة المواطن**"، مجلة الجزائرية للعلوم الإقتصادية والإجتماعية، جامعة صالح يونيدر–قسنطينة 03، 2017، ص 55.

[3] زوامية عبد النور، نواري رشيد، **تحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14، العدد 02، جوان 2021، ص347.

الإداري الذي تفرضه، كما يقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأ الانتخابات للجان والوحدات الشعبية مباشرة وتدار من قبل مجالس إدارة شعبية مفوضة انتخابياً.[1]

كما تعرف هي حكم السكان المحليين أنفسهم يقيّمون من بينهم يقومون على مصالحهم ويدعمون شؤونهم وبالتالي تعني الإدارة في هذا الجانب أنها وسيلة جوهرية من وسائل تنمية المجتمع وهي في الوقت نفسه هدف أصيل من أهدافها. ووجود مثل هذه الإدارة هو قمة في التنظيم لتلك المشاركة المحلية لأنها تجمع إليها جانب تقدير الحاجة المحلية وإدارتها لها ووعيها لأسباب التنظيمية والتنفيذية والإمكانيات العلمية التي تحقق بها المطالب في كل وجودها.[2]

وتعرف أيضاً: بأنها نظام إداري يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية المعاصرة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة أو معينة، بحيث تمارس هذه الهيئات اختصاصاتها في إطار من الرقابة والإشراف العام من قبل الحكومة المركزية. ويهدف هذا التنظيم إلى تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات الوحدة الإدارية للدولة من جهة، وضرورة الاستجابة لاحتياجات الأقاليم والمجتمعات من جهة أخرى. وقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية تاريخيا بمبدأ اللامركزية الإدارية، إذ ينظر إليها كأحد أبرز تطبيقاته العلمية، فاللامركزية تقوم على نقل جزء من الوظيفة الإدارية من العاصمة إلى وحدات إدارية محلية، مثل البلديات أو المجالس الجهوية، التي تُمنح الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، بما يمكنها من إدارة شؤونها المحلية بكفاءة وفعالية. ويؤدي هذا التنظيم إلى التعزيز المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام، وتحقيق تنمية محلية متوازنة، إضافة إلى تحقيق العبء عن الأجهزة المركزية.

ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال لا يعني الانفصال التام عن الدولة، إذ تظل الهيئات المحلية خاضعة لنوع من الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية، سواء كانت رقابة قانونية أو وصائية، لضمان احترام القوانين وتحقيق الانسجام مع السياسات العامة للدولة.[3]

---

[1] سليماني محمد، بايزيد علي، **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة جامعة المدية، المجلد 03، العدد 01، 2015، ص 15.

[2] مصطفى عوجي، الصالح ساركي، **تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر الغموض والنشأة**، مجلة البحوث العلمية، جامعة باتنة، العدد 13، ص 239.

[3] قراوط يونس، **أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دور البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016، ص290.

وفي ضوء التعريفات أعلاه استخلاصنا هذا تعريف " الإدارة المحلية عملية تنسيقية تهدف إلى إرساء تكامل وظيفي بين المبادرات الشعبية والجهود الحكومية الرسمية، بغرض إحداث تحولات بنوية في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية. وتتجلى الغاية الجوهرية لهذه العملية في جمع هذه المجتمعات ضمن النسيج العام للأمة، بما يضمن إنهاء عزلتها وتعزيز قدراتها التشاركية في صياغة وتنفيذ خطط التنمية الشاملة. فهي ترتكز أساساً على استنهاض الموارد الذاتية للأفراد وتأطيرها ضمن رؤية وطنية تهدف إلى تمكين المجتمع من المساهمة الفعالة في تحقيق الرفاه المستدام.

الفرع الثاني: مقومات الإدارة المحلية

ترتكز الإدارة المحلية على مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي:

1. تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية:

قبل البدء بالحديث عن هذا العنصر، لا بد من تعريف الشخصية المعنوية أو الاعتبارية، كما يطلق عليها البعض، فالشخصية المعنوية تعرف على أنها "مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بالشخصية القانونية تماماً كذلك المقررة للأشخاص الطبيعيين ينظر إليها و تعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا، فهي لها حقوق وعليها التزامات" [1]فهي شخصية مستقلة من الأشخاص و العناصر المادية المكونة لها.

إن موضوع "الشخصية المعنوية" من المواضيع التي يهتم بها القانون العام، لأنها تتعلق بأشخاص على الرغم من أن نظرية الشخصية المعنوية نشأت في ظل القانون الخاص، ولعل مرجع ذلك هو أن القانون الخاص يهتم بالشخص الطبيعي أكثر من اهتمامه بالشخص المعنوي، غير أن الشخص الإداري العام يتمتع بحقوق يشترك فيها مع أشخاص القانون الخاص إلا ماكان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية، وهي تثبت له بمجرد الإعتراف له بالشخصية المعنوية، ويكتسب بذلك ذمة

[1] محمد محمود الطعامنة، **نظم الإدارة المحلية:" المفهوم والفلسفة والأهداف"، مداخلة القيت في الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي**، صلالة – سلطة عمان، يومي 18 و20 أغسطس 2003، ص 9 – 10.

مالية مستقلة، وأهلية في الحدود التي يقررها القانون، وله حق التقاضي، وموطن مستقل، ونائب يعبر عنه.[1]

2. قيام هيئات منتخبة تؤمن المصالح المحلية:

إن إعتراف المشرع الجزائري بوجود مصالح محلية تختلف عن مصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارتها بإعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة المحلية الذين خبروا مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها وهناك خلاف حول طريقة التي يتم ملأ مقاعد المجالس المحلية، فهل يتم ذلك بواسطة الإنتخابات المباشرة أم بالتعيين أم بالمزج بين الطريقتين ويكون عدد منهم منتخبا والباقون تعينهم الحكومة.[2]

3. خضوع هيئات محلية لرقابة الإدارة المركزية:

ليس استقلال الهيئات اللامركزية باختصاص معين منحة وتسامحا من الإدارة المركزية، ولكنه استقلال أقره المشرع، غير أن هذا الإستقلال ليس مطلقا، بل إن الإدارة المركزية لها الحق في الاشراف على الهيئات اللامركزية أثناء ممارسة مهامها، وهو ما يعرف باسم الرقابة الإدارية أو الوصائية الإدارية إن الإعتراف بوجود مصالح محلية متميزة يقتدي قيام إنشاء هيئات محلية لإدارة وتسيير تلك المصالح والشؤون ولكن هذا لا يعني أن يكون ذلك الاستقلال مطلقاً، بل سيكون محدوداً ومسقفا في نظام اللامركزية الإدارية، لذا فإن الإستقلالية القانونية تستلزم قيام علاقة بين الإدارة المركزية وواحدت الإدارة اللامركزية.[3]

---

[1] نور الدين أعلي سالم، محمد فاضل، مبروك عيد النور، **دور منح الشخصية المعنوية للجماعات الإقليمية في استقلالها المالي**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 822.

[2] قرواط يونس، مرجع سابق، ص 291.

[3] محمد البشير زروق، **مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة، مجلة أبحاث القانونية والسياسية**، جامعة قسنطينة 3، صالح بوبيندز، المجلد 9، العدد 01، جوان 2024، ص 458.

الفرع الثالث: أهداف الإدارة المحلية

تستهدف الإدارة المحلية لتحقيق عدة أهداف من أهمها: [1]

أولا: الأهداف السياسية

- **مواكبة تطور وظائف الدولة الحديثة:** في السابق كانت الدولة تكتفي بمهام بسيطة (الأمن، القضاء، الدفاع)، لكن الدولة الحديثة أصبحت تتدخل في كل تفاصيل حياة المواطن (تعليم، صحة، تكنولوجيا، ونقل).
- **تفعيل مبدأ المشاركة المحلية:** أن السكان المحليين هم الأقدر على معرفة مشاكلهم، البعد الجغرافي والنفسي بين الحاكم والمحكوم عندما يشارك المواطن في تسير شؤونه يكسر حاجز البعد الجغرافي، تتحول العلاقة من "مواطن يطلب" إلى "شريك يقرر" هذا هو جوهر الاستقرار السياسي.
- **الانتخابات كأداة الاختيار الأنسب:** الانتخابات في البلديات ليست مجرد عملية تصويت، بل هي آلية سياسية لاختيار الأكفاء محلياً، واختيار ممثلين بمعاناة جيرانه وأهله مما يخلق نوعاً من الرقابة الشعبية العفوية، فالمسؤول المحلي سيبذل جهدا أكبر لأنه سيعيش نتائج قرارته مع الناس يوميا.
- **تعزيز الديمقراطية المحلية والمشاركة في القرار:** الديمقراطية لا تُمارس فقط كل 5 سنوات في الانتخابات الرئاسية، بل تُمارس يومياً في البلدية، الإدارة المحلية تُعتبر "مدرسة للديمقراطية" حيث يتعلم فيها المواطن والمنتخب كيفية التفاوض، وتحديد الأولويات، والمحاسبة. هذا الهدف يهدف إلى خلق مجتمع مدني واعي قادر على التأثير في صنع القرار من القاعدة إلى القمة.
- **شرعية السلطة المحلية:** عندما تأتي السلطة المحلية عبر الانتخاب وليس التعيين الفوقي، تكتسب قوة سياسية، هذه الشرعية تجعل القرارات المتخذة أكثر قبولاً لدى الناس، لأنهم هم من اختاروا من يوقع عليها، هذا يقلل من نسب الرفض أو الاحتجاجات ويخلق انسجاماً بين الإدارة والمجتمع.

[1] محمد البشير رزوق، مرجع سابق، ص 456.

ثانيا: الأهداف الإدارية

يعتبر نظام الإدارة المحلية وسيلة ملائمة لتقديم الخدمات المحلية والإشراف على إدارتها، وتتلخص الأهداف الإدارية فيما يلي:[1]

- **تحقيق الكفاءة الإدارة:** لقد أشار "براونج" (Browning) من أهم حسنات النظام اللامركزي هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن هذا النظام من وجهة نظره أكثر اقتصادية من تجنب النظام المركزي عند تقديم السلع والخدمات المحلية، حيث يمكن النظام اللامركزي تزويد المواطنين بالكمية المطلوبة (المفضلة)، والتي تختلف من مجلة لأخرى وبهذا فهي أكثر قدرة على الاستجابة للطلبات المتبادلة مقارنة للنظام المركزي.
- القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة الحكومية، وتنتقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين ومن خلال رقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.
- خلق روح التنافس بين وحدات الإدارة المحلية، ومنح فرصة للمحليات للتجريب والإبداع والاستفادة من أداء بعضها البعض نتيجة لذلك.
- تقريب المستهلك من المنتج، حيث يقرر ممثلي الهيئات المحلية المنتجة عادة الخدمات المطلوبة ويشرفون على إدارتها ويقيمونها، ويمثلون جهود المستفيدين منها ويشتركون معهم في تمويلها.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية

- تسعى الحكومة المركزية لتحقيقه أن تجعل قاعدتها الشعبية أكثر اتساعاً وارتباطاً بها.
- المساهمة في ترسيخ الثقة بالمواطن وفتح المجال أمامه للمشاركة بإدارة الشأن العام.
- خلق جو إيجابي للعلاقة بين الحكومة والمواطن، لي ينمي لديه الإحساس بالانتماء للوطن.[2]
- دعم وترسيخ الثقة بالمواطن واحترام حريته وإدراته.
- تحقيق آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة عليهم بعد توسيع نطاقها التنظيمات الحديثة.
- الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وإشباع رغباتهم وميولهم.[3]

[1] محمد محمود، مرجع سابق، ص 16

[2] محمد البشير زروق، مرجع سابق، ص 456.

[3] محمد محمود، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية وأداؤها

تعتبر الجماعات المحلية ركيزة أساسية في التنظيم الإداري للدولة الحديثة، فهي الإطار الذي يجسد اللامركزية الإدارية، ويوازن بين الوحدة الوطنية ومتطلبات التسيير المحلي، لقد أدى تطور الدولة المعاصرة إلى تغيير أساليب الإدارة العمومية حيث أصبح التسيير المركزي وحده غير قادر على تلبية الحاجات المحلية المتزايدة، لهذا أقر المشرع نظاماً إدارياً يسمح بتوزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية تتمتع باستقلالية معينة.

تكمن أهمية الجماعات المحلية في كونها الأقرب إلى المواطن والأكثر اهتماماً بقضاياه اليومية، يعتمد التنظيم الإداري المحلي في الجزائر على البلدية والولاية، البلدية هي الخلية الأساسية في البناء الإداري والإطار الأول لممارسة الإدارة المحلية، أما الولاية فهي تلعب دوراً أساسياً في التنسيق بين البلديات وتنفيذ سياسة الدولة على المستوى المحلي، وقد منح المشرع الجزائري لكل منهما شخصية اعتبارية واستقلالاً مالياً بما يسمح لهما بتسيير شؤونهما في حدود القانون.

بناءً على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم دراسة متكاملة للجماعات المحلية من خلال تناول مفهومها (المطلب الأول)، ثم تحليل صلاحياتها على مستوى البلدية والولاية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

تشغل الجماعات المحلية مكانة عالية في النظام الإداري، كل هذا لقيامها بوظائف ومهام فعالة في تحقيق الأهداف وضمان الاستقرار وتحقيق، تتمثل الجماعات المحلية في البلدية والولاية، ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى تعريف البلدية وهيئاتها (الفرع الأول) وتعريف الولاية وهيئاتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف البلدية

أولاً: تعريف البلدية

طبقاً لنص المادة 01 من القانون رقم 08/90 المتعلق بالبلدية فإن: "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب القانون"[1]. كما أن للبلدية اسمً ومقر ومركزاً خاصاً بها على مستوى إقليمها، ويديرها مجلس شعبي بلدي مشكل عن طريق الأنتخاب بالإضافة إلى هيئة تنفيذية.

وجاء في قانون البلدية 11-10 الذي يبين ويحدد تعريف البلدية واختصاصاتها في مادته الأولى بأنها:[2] " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"، تحدث بموجب القانون كما هي مكان لممارسة المواطنة، وإطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

نلاحظ من خلال هذه التعاريف: أن المشرع الجزائري عرف البلدية بأنها[3] الجماعة الإقليمية للدولة التي توجد لها احتياجات داخل رقعة جغرافية معينة، تتمتع بالشخصية المعنوية بمعنى لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، وتحدث بموجب القانون أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون، ولكن يمكن تعديل حدودها الإقليمية بموجب مرسوم تنفيذي.

تتميز البلدية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- البلدية هي سلطة إدارية لامركزية إقليمية منصوص عليها دستورياً، فهي الأقرب إلى المواطن بتلبية انشغالاته على المستوى المحلي.
- تخضع البلدية في ممارسة مهامها إلى وصاية السلطة المتمثلة في الوالي[4]، تتمتع باستقلالية نسبية لا مطلقة لضمان عدم خروجها عن السياسة العامة المرسومة في الدولة.

---

[1] القانون رقم 08/90 المؤرخ في 7 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، ج.ر.، العدد 15، الصادرة في 11 أفريل 1990.

[2] القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر.، العدد 37، 2011.

[3] سويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص50.

[4] دلالي عبد الجليل، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تسمسيلت، 2022، ص 22.

ثانياً: هيئات البلدية

جاء في المادة 15 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية بأنها تتوفر على ثلاث هيئات هما[1]: هيئة مداولة وهي المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي تمارس هيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع المعمول بهما.

الشكل رقم 1:هيئات البلدية

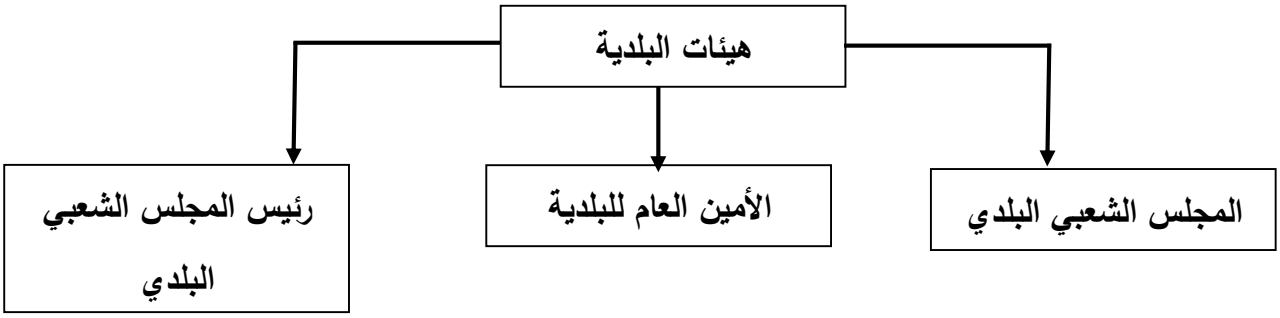

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

أ. المجلس الشعبي البلدي:

يعد المجلس الشعبي البلدي الركيزة الأساسية في التنظيم البلدي نظراً لخصوصية وضعه والأعضاء المشكلة له، والتي تمارس مهامها عن طريق الانتخاب.[2] فهو عبارة عن جهاز للمداولة يتشكل من نواب ينتخبهم مواطنو البلدية يتراوح عددهم بين 07 و 33 عضواً، حسب الكثافة السكانية لكل بلدية.[3]

❖ **لجان المجلس الشعبي البلدي:**

حسب المادة 31 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية" يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجاناً دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه والمتعلق بما يأتي: الاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.[4]

---

[1] القانون رقم 11-10، المادة 15، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر.، العدد 37، 2011.

[2] دلالي عبد الجليل، مرجع سابق، ص 33.

[3] نوال بن زينب، **تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر**، مداخلة القيت في ملتقى وطني، بعنوان "الجماعات المحلية في الوطن العربي"، جامعة غرداية، 2014، ص 10-11.

[4] القانون رقم 11-10، المادة 31.

يحدد عدد اللجان الدائمة كما يأتي:

- ثلاث (3) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20,000 نسمة أو أقل.
- أربعة (4) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20,001 إلى 50,000 نسمة.
- خمسة (5) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50,001 إلى 100,000 نسمة.
- ستة لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100,000 نسمة.

ب. رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي المسؤول التنفيذي الأول للبلدية ويمثلها قانوناً ويرأس مجلسها، يجمع بين كونه ممثلاً للبلدية في إدارة شؤونها وممثلاً للدولة، يحظى بدورا بارزا في مجال تنشيط وتسيير أعمال المجلس الشعبي البلدي، يتم تنصيبه في مدة أقصاها 8 أيام من تاريخ إعلان نتائج الاقتراع.

"يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات بإسم الجماعة الإقليمية التي يمثلها وبأسم الدولة"[1] وهذا ما جاء في نص المادة 62 من القانون 11-10بمعنى أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل البلدية كمؤسسة محلية ويخدم مصالح سكانها، ويمثل الدولة داخل البلدية بتنفيد القوانين والقرارات الحكومية.

❖ **كيفية اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي كباقي أعضاء المجلس الشعبي البلدي بموجب الاقتراع العام المباشر والسري، وذلك من خلال الاقتراع النسبي على القائمة لعهدة مدتها خمس سنوات[2]. وطبقاً لنص المادة 65 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية: "يعلن رئيساً للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين"، وفي حالة تساوي الأصوات يعلن رئيساً المرشحة أو المرشح الأصغر سناً، ينصب في مهامه من طرف الوالي أو ممثله بحضور أعضاء المجلس خلال الخمسة عشر" 15" يوما التي تلي إعلان نتائج الإنتخاب.[3]

[1] القانون رقم 11-10، المادة 62.

[2] دلالي عبد الجليل، مرجع سابق، ص35.

[3] القانون رقم 11-10، المادة 65.

وحسب المادة 69 من نفس القانون يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي من نائبان "2" إلى ستة "6" نواب وذلك حسب عدد المقاعد.

❖ **انتهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

حسب ما جاء في أحكام القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية نجد أنه وضع أو حصر حالات انتهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي في كل من: انتهاء العهدة، الوفاة، الإقصاء، الاستقالة، التخلي عن المنصب.[1]

ج. **الأمين العام للبلدية:**

يحتل الأمين العام للبلدية مركزاً قانونياً هاماً ومكانة مرموقة في إدارة وتسيير الشؤون الإدارية الداخلية للبلدية، وهو بذلك يعتبر العون المؤتمن على مصالح البلدية والمسير الفعلي لمهامها بحيث يعمل على ضمان ديمومة واستمرارية قيام البلدية بمهامها سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية.[2]

❖ **كيفية تعيين الأمين العام البلدية:**

حسب نص المادة 127 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية "تحدد كيفية وشروط تعيين الأمين العام للبلدية عن طريق التنظيم".[3]

نص المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 16-320 على أن الأمناء العامون للبلديات التي يتساوى عدد سكانها 100000 نسمة أو أقل يعينون بقرار من الوالي المختص إقليميا بناءا على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي[4]، بين المشرع هنا ان البلديات التي تقل عن 100000 نسمة لا تحتاج إلى تعيين للأمين العام بموجب مرسوم رئاسي بل يكفي فقط التعيين بقرار من الوالي.

من المهام التي يقوم بها الأمين العام للبلدية نذكر منها:

- تنسيق العمل بين مختلف مصالح البلدية.
- السهر على تنفيذ قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي.

---

[1] دلالي عبد الجليل، مرجع سابق، ص36.

[2] بلال بلغالم، **تطور النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، نظام البلدية**، أطرواحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2018، ص223.

[3] القانون رقم 11-10، المادة 127.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 16-320، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العامل لبلدية، ج.ر، العدد73، 2016.

- ضمان السير الحسن للإدارة البلدية.
- تحضير المداولات والوثائق الإدارية.

الفرع الثاني: تعريف الولاية

أولاً: تعريف الولاية

أ. تعريف الولاية حسب القانون 09/90:

تنص المادة الأولى من القانون رقم 90-09 على أن: "الولاية جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ بموجب قانون".[1]كما أن للولاية اقليم واسم ومقر يتم تحديدهما بموجب مرسوم.

ب. تعريف الولاية حسب القانون 07/12:

حسب نص المادة الأولى من القانون رقم 12-07 فإن: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"[2]، وهي أيضاً الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بذلك فضاءً لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية بين الجماعات الإقليمية والدولة، كما ان للولاية اسم ومقر واقليم رئيسي، شعارها هو بالشعب وللشعب.

من خلال القوانين 09/90 و07/12 نرى أن هذا الأخير هو آخر تشريع بنظم الولاية إلى غاية الآن، حيث حاول المشرع من خلاله تعزيز مكانة الولاية واصلاحها سواء من حيث التنظيم أو التسيير[3]، وتفعيل قدرتها على تلبية احتياجات ومتطلبات المواطنين الأساسية.

[1] القانون رقم 09/90، المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالولاية، ج.ر.، العدد 15، 1990.

[2] القانون رقم 07/12، ا المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، ج.ر.، العدد 12، 2012.

[3] دلالي عبد الجليل، مرجع سابق، ص32.

ثانياً: هيئات الولاية

حددت المادة 02 من القانون رقم 12-07 هيئات الولاية في: "المجلس الشعبي الولائي، الوالي."[1]

الشكل رقم 2:هيئات الولاية

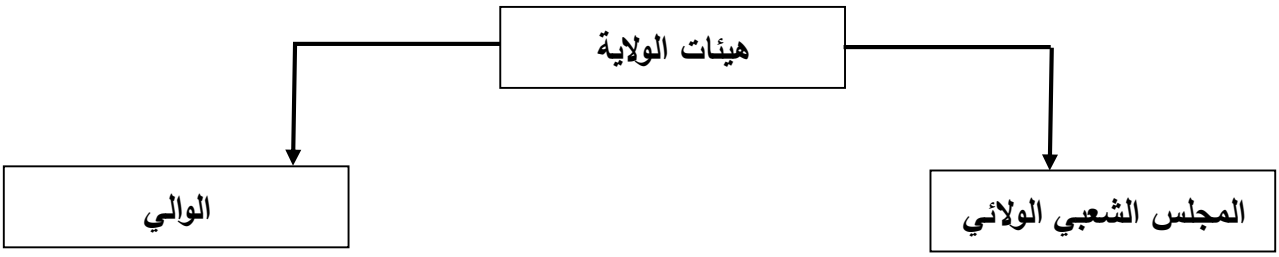

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

أ. المجلس الشعبي الولائي:

المجلس الشعبي الولائي هو الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية بالولاية، يعد من أبرز الأجهزة التي تعبر عن احتياجات ومطالب السكان ينتخب من بين المواطنين الذين يقيمون في دائرة الولاية، كما يعتبر هيئة ساسية في تسيير شؤون وادارة الولاية كوحدة لامركزية إقليمية[2]. يتشكل المجلس الشعبي الولائي من منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان الولاية من بين المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المترشحين الأحرار.[3]

❖ **تشكيل المجلس الولائي:**

يختلف أعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب اختلاف عدد سكان الولاية الموضحة على النحو التالي:[4]

- 35عضواً في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250,000 نسمة.
- 39 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 250,001 إلى 650,000 نسمة.
- 43 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 650,001 إلى 950,000 نسمة.

---

[1] القانون رقم 07/12 المادة 02.

[2] اسماعيل فريجات، **نظام الولاية في القانون الإداري الجزائري**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة عنابة، المجلد 2، العدد 01، جوان2024، ص140

[3] نوال بن زينب، مرجع سابق، ص14.

[4] حرير أحمد، **الاستقلالية المحلية والمالية للجماعات الإقليمية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2021، ص200.

- 47 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 950,001 إلى 1,150,000 نسمة.
- 51 عضواً في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 1,150,001 إلى 1,250,000 نسمة.
- 55عضواً في الولايات التي عدد سكانها يفوق 1,250,001 نسمة.

ب. الوالي:

يعتبر الوالي أعلى سلطة إدارية وسياسية على مستوى الولاية الذي يربط بينها وبين السلطة المركزية، يتمتع بمكانة عالية ومميزة لدى السلطة الإدارية المركزية، وهذا بالنظر لمركزه والصلاحيات الممنوحة في ظل الوظيفة الازدواجية التي يتمتع بها.[1] يعد من المناصب السامية أو العليا للدولة.[2]

- يتم تعيين الوالي بموجب مرسوم رئاسي من طرف رئيس الجمهورية دون استشارة أو توجيه من أي جهة أخرى.
- ينعقد الاختصاص بتعيين الوالي إلى رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح من وزير الداخلية.[3]
- لا يوجد حالياً نص قانوني يبيّن ويحدد الشروط الموضوعية والمعايير التي يتم بموجبها تعيين الولاة ونظامهم القانوني، ذلك أن الطبيعة المزدوجة لمهمة الوالي (إدارية وسياسية).
- يجب على الوالي طبقاً للمادة 122 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، الإقامة بالمقر الرئيسي للولاية.
- جاء في المادة 123 من القانون رقم 12-07: "يحدد القانون الأساسي لسلك الولاة بموجب مرسوم".[4]

[1] دلالي عبد الجليل، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، 2021-2022، ص 42.

[2] اسماعيل فريجات، **النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر**، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الوادي، العدد 12، جانفي 2016، ص 204.

[3] محمد الصغير بعلي، **الولاية في القانون الإداري الجزائري**، د. ب. ن، د. ت. ن، ص 89.

[4] القانون رقم 12-07، المادة 123.

المطلب الثاني: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي

منحت الجزائر لنظام الجماعات المحلية أهمية بارزة ومكانة مرموقة في النظام الإداري الجزائري، من خلال الاعتراف الدستوري لها، ومنحها عدة صلاحيات من خلال هذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى صلاحيات البلدية (الفرع الأول) وصلاحيات الولاية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: صلاحيات البلدية

أولاً: صلاحيات المجلس الشعبي البلدي[1]

تتمثل صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في عدة مجالات نذكر منها:

1. التهيئة والتنمية:

- يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها.
- يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بها.
- تخضع اقامة اي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو اي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية.

هذا ما جاء به قانون البلدية رقم 11-10 المتعلق بالبلدية في المواد 107،108،109، حيث يتولى المجلس الشعبي البلدي صلاحياته في هذا المجال من خلال تخطيط التركيب العمراني للبلدية ووضع مخططات تنموية وعمرانية من أجل تحقيق التوازن والحفاظ على الطابع العمراني لها والوصول إلى بيئة عمرانية حديثة.[2]

2. في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها فالتشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي.[3]

---

[1] القانون رقم 11-10، المادة 107-108-109.

[2] مخناش الشريف، **البلدية في الجزائر دراسة في إطار القانون 11-10**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة سطيف، المجلد 09، العدد 01، ماي 2025، ص832.

[3] القانون رقم 11-10 ، المادة 107.

حصر قانون البلدية صلاحياته في هذا المجال في عدة نقاط نذكر منها:

- التأكد من إحترام تخصصات الأراضي وقواعد استعمالها.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.
- كما تسهر على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية.

3. في المجال الاجتماعي:

تتمثل صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التربية والحماية الاجتماعية، و الرياضة و الشباب والثقافة والتسلية والسياحة.[1]

أ. التعليم:

- ذلك من خلال إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي، وانجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ.
- اتخاذ عند الإقتضاء، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والثقافي.

ب. الرياضة والشباب والتسلية والسياحة والثقافة:

- تتمثل في المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والسياحة.
- تقديم مساعداتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي.
- اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية.

[1] القانون رقم 11-10، المادة 107.

ج. الحماية الاجتماعية:

- تنحصر في تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل.
- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظم التكفل بهم في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية ....إلخ.

د. النظافة والصحة:

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية على:

- توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات، مكافحة الأمراض المتنقلة، المحافظة على صحة الأغدية.
- احترام معايير النظافة وحفظ الصحة، صيانة الطرقات..... إلخ.

4. في المجال الاقتصادي والمالي:

يختص المجلس الشعبي في هذا المجال بدراسة ميزانية البلدية والمصادقة عليها وتسييرها، وتشجيع الاستثمار المحلي داخل إقليمها في المجال الاقتصادي.

ثانياً: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي

1. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلاً للبلدية:[1]

عالج القانون رقم 11-10 صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية في المواد 77 إلى 84، وحصرها في عدة نقاط تمثلت في:

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية.
- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية، وفقاً للشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع.
- يسهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.
- يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي، بصفته الهيئة التنفيذية للبلدية، بإبرام الصفقات العمومية المحلية لتنفيذ المشاريع والخطط الواردة في ميزانية البلدية، وهو الأمر بالصرف وتكون قابلة للتنفيذ بعد موافقة رئيس البلدية عليها، وهذا ما جاء في أحكام المادة 04 من المرسوم الرئاسي

[1] القانون رقم 11-10، المادة 124-125.

رقم 15-247 والتي تنص على أنه[1]: "لا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة المذكورة أدناه... رئيس المجلس الشعبي البلدي...".

- يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على وضع المصالح والمؤسسات العمومية البلدية وحسن سيرها.[2]

2. صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلاً للدولة:

حدد القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلاً للدولة في المواد من 85 إلى 95 والمتمثلة في:[3]

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى البلدية، وبهذه الصفة فهو يكلف على الخصوص بالسهر على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الحالة المدنية، حيث يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقاً للتشريع الساري المفعول.
- يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف الوالي بتبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية، إضافة إلى السهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية وحسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقائية والتدخل في مجال الإسعاف.
- اتخاذ كل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية.
- لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة ضابط الشرطة القضائية.
- في مجال التعمير وحماية البيئة يسلم رئيس المجلس الشعبي البلدي رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ثالثاً: صلاحيات الأمين العام للبلدية

يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يلي:[4]

- تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر، العدد 50، 2015.،

[2] القانون رقم 11-10، المادة 77-84.

[3] القانون رقم 11-10، المادة 84.

[4] القانون رقم 11-10، المادة 85-95.

- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات ومخطط سير المستخدمين.
- إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليها في المادة 68.

كل هذه الصلاحيات حصرها القانون رقم11-10 في المادة 129.

الفرع الثاني: صلاحيات الولاية

تشكل الولاية من هيئتين: المجلس الشعبي الولائي، الوالي وقد منح القانون رقم 12-07 لكلا الهيئتين عدة صلاحيات سوف نتطرق لها في عدة نقاط:

أولاً: صلاحيات المجلس الشعبي الولائي

لقد منح القانون عدة صلاحيات متنوعة للمجلس الشعبي الولائي كما يلي:[1]

أ. الاختصاصات العامة:

جاء في المادة 77 من القانون رقم 12-07: "يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات في مجال:

- الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- السياحة، الإعلام والاتصال.
- التربية والتعليم العالي والتكوين.
- الشباب والرياضة والتشغيل.
- السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية.
- الفلاحة والري والغابات.
- إضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب. صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية الاقتصادية:

يعد المجلس الشعبي الولائي مخططاً للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة.

- يقوم المجلس الشعبي الولائي بتحديد المناطق الصناعية التي سيتم إنشاؤها.
- يسهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصادي.

[1] القانون رقم 12-07، المادة 77.

- يسهل ويشجع تمويل الاستثمارات في الولاية.
- يطور المجلس الشعبي الولائي أعمال التعاون والتواصل بين المتعاملين الاقتصاديين..... من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية.[1]

وقد حصر قانون الولاية رقم 12-07 هذه الصلاحيات في المواد من 80إلى83.

ج. في مجال الفلاحة والري:

جاء في المواد من 84 إلى 87 من القانون رقم 12-07 صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال والمتمثلة فيما يلي:[2]

- يبادر المجلس الشعبي الولائي بوضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.
- يساهم في تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة.
- يساهم في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
- يعمل على تنمية الري المتوسط والصغير.

د. في مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية:

- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.
- يقوم بإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم.
- يبادر بالأعمال المتعلقة بترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات وتشجيع التنمية الريفية، ولا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.[3]

جاء كل هذا في المواد من 88 إلى 91 ومن القانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[1] القانون رقم 12-07، المادة 80-83.

[2] القانون رقم 12-07، المادة 84-87.

[3] القانون رقم 12-07، المادة 88-91.

هـ. في مجال تجهيزات التربية والتكوين المهني:

حسب المادة 92 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية[1] يتولى المجلس الشعبي الولائي إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني ويتكفل بصيانتها والمحافظة عليها، وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.

و. في مجال النشاط الاجتماعي والثقافي:

- يساهم المجلس الشعبي الولائي في حماية الأم والطفل.
- مساعدة المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- يساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية وحماية التراث الثقافي والفني.
- يسهر على حماية القدرات السياحية للولاية وتثمينها ويشجع كل استثمار يتعلق بذلك.[2]

ز. في مجال السكن:

جاء في المادة 100 و101 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية:

- يكمن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن و عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية، وكذا الحفاظ على الطابع المعماري.[3]
- كما يساهم في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته.

ثانياً: صلاحيات الوالي

يتمتع الوالي بالإزدواجية في الاختصاص أو الوظيفة، حيث يحوز على سلطات بصفته ممثلا للولاية كما يمارس سلطات أخرى ممثلا للدولة.[4]

أ. صلاحيات الوالي بصفته ممثلاً للولاية:

- يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها.[5]
- يطلع رئيس المجلس الشعبي الولائي بإنتظام على مدى تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي.

---

[1] القانون 12-07، المادة 92.

[2] القانون 12-07، المادة 92.

[3] القانون رقم 12-07، المادة 100-101.

[4] محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 90.

[5] القانون رقم 12-07، المادة 110.

- يقدم الوالي تقريراً حول تنفيذ المداولات.
- يقدم بياناً سنوي على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية.
- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- يمثل الوالي الولاية أمام القضاء، ويتولى تنفيذ مشروع الميزانية بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي وهو الآمر بصرفها.
- يقدم بياناً سنوياً حول نشاطات الولاية.

ثالثا: صلاحيات الوالي بصفته ممثلاً للدولة

تنص المادة 110 من قانون الولاية على ما يأتي:[1] "الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية، وهو مفوض الحكومة".

- يسهر الوالي أثناء أداء مهامه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم.
- يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات واحترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية.
- يساهم على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية.
- يتولى تطبيق القرارات، ويلزم رؤساء مصالح الأمن بإعلامه في المقام الأول بكل القضايا المتعلقة بالأمن العام.
- يسهر الوالي على حفظ أرشيف الولاية والدولة والبلدية.
- الوالي هو الآمر بصرف ميزانية الدولة.

[1] القانون رقم 12-07، المادة 110.

خلاصة الفصل الأول

يتمحور هذا الفصل حول مفهوم الرقمنة وتحليل انعكاساتها الجوهرية على رفع كفاءة أداء الجماعات المحلية، حيث يوضح أنها عملية تحويل المعاملات والخدمات من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الرقمي بإستعمال التكنولوجيا الحديثة، مما يساعد على تسريع الإجراءات وتقليل البيروقراطية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، كما يبرز أهمية الإدارة المحلية باعتبارها نظاماً يقوم على اللامركزية ويهدف إلى تسيير شؤون المواطنين على المستوى المحلي بكفاءة أكبر.

كما تم التطرق إلى الجماعات المحلية باعتبارها الفاعل القاعدي في تنفيذ السياسات العمومية، إضافة إلى ذلك معالجة عناصر الجماعات المحلية بالجزائر، والمتمثلة في البلدية والولاية، مع تفصيل هياكلها وصلاحياتها المختلفة في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني
دور الرقمنة في عصرنة أداء الجماعات المحلية

تشكل الرقمنة أحد أبرز التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر، حيث أصبح عاملاً محورياً في الإدارة العمومية تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في هذا الصدد، تبرز الرقمنة كخيار استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه لتعزيز أداء الجماعات المحلية التي تمثل الحلقة الأقرب للمواطن وتتعامل بشكل مباشر مع اهتماماته اليومية مع ازدياد متطلبات التنمية المحلية وارتفاع الحاجة إلى الشفافية والسرعة في معالجة الملفات الإدارية، صار من الضروري اعتماد آليات فعالة لتطبيق الرقمنة على أرض الواقع.

لا يقتصر تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية على إدخال التكنولوجيا الحديثة فحسب، بل يشمل كذلك إعادة هيكلة العمل الإداري، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة كما يهدف إلى تحسين قنوات التواصل بين الإدارة والمواطن من خلال تقديم خدمات إلكترونية تتيح تقليص التنقلات، وتوفير البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، وتحديث الأطر القانونية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية.

بناءً عليه يرتبط نجاح الرقمنة في الجماعات المحلية بدرجة تكامل وتنسيق هذه الآليات ضمن رؤية شاملة تسعى لتأسيس إدارة محلية معاصرة، وتعمل بفعالية قادرة على مجابهة تحديات العصر الرقمي الحالي. من هنا سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** آليات تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية.
- **المبحث الثاني:** آثار الرقمنة على أداء الجماعات المحلية.

المبحث الأول: آليات تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية

الجماعات المحلية الحلقة الأقرب إلى المواطن، وهذا ما يجعلها معنية بشكل مباشر بتبني مشاريع الرقمنة بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية على مستوى الجماعات المحلية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

يتطلب كل هذا اعتماد آليات متكاملة وتوفير أنظمة معلوماتية فعالة. لهذا سوف نتطرق إلى انجازات ومشاريع الرقمنة في إدارة الجماعات المحلية (المطلب الأول) ومتطلبات وشروط نجاح الجماعات المحلية عبر الرقمنة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إنجازات ومشاريع الرقمنة في إدارة الجماعات المحلية

تم تجسيد عدة مشاريع رقمية في قطاع الجماعات المحلية في السنوات الأخيرة وذلك لتحسين جودة الخدمات العمومية، وهذا ما سنعالجه وفق ما يلي:

الفرع الأول: رقمنة سجل الحالة المدنية

هو عبارة عن نظام رقمي يتضمن كل العقود المسجلة بسجلات الحالة المدنية والتعديلات والتصحيحات التي يتم تدوينها.[1] وبالتالي هو سجل مستحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية مرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية، دخل حيز التنفيذ ابتداءً من 15 فيفري 2014، وبإمكان كل مواطن وفق هذا السجل استخراج شهادة الميلاد من بلدية إقامته وبأي بلدية من بلديات الوطن دون أن يكون مجبراً على التنقل إلى بلدية مكان ميلاده.[2] والسماح للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج من تقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص رقم 12 مباشرة عبر خدمة الانترنت، والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية او القنصلية المسجل فيها، بالإضافة إلى إنشاء السجل الوطني الألي لترقيم السيارات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة ألية ودون التنقل إلى ولاية التسجيل.[3]

---

[1] مفتاح مختارية، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجماعات المحلية**، مجلة العلوم القانونية، جامعة غليزان، المجلد13، العدد 01، جوان 2024، ص 62.

[2] قادة دليلة، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية – دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 163.

[3] عائشة بن أحمد، **إنجازات الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية في ظل واقع التحول الرقمي**، مداخلة القيت في ملتقى وطني بعنوان مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية، جامعة غرداية 2019، ص11.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 14- 75 المؤرخ في 17 فيفري 2014 قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية والمتمثلة في:

الجدول رقم 1:يبين قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية

المرجع	التسمية
-ج. م 1	- عقد الزواج (نسخة كاملة).
-ج. م 2	- الدفتر العائلي.
-ج. م 3	-البطاقة العائلية للحالة المدنية.
-ج. م 4	- شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق، عدم إعادة
-ج. م 5	الزواج.
-ج. م 6	-مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة.
-ج. م 7	-مستخرج من السجل التجاري.
-ج. م 8	- شهادة الميلاد (نسخة كاملة-مستخرج)
-ج. م 9	-بيان الوفاة.
-ج. م 10	-شهادة الوفاة (نسخة كاملة- مستخرج)
ج. م 11	- رخصة الدفن.
	- شهادة الحياة-الحماية.

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17فيفري 2014.

الفرع الثاني: الوثائق البيومترية

أولاً: بطاقة التعريف البيومترية

تحتوي بطاقة التعريف البيومترية على مكونات مؤمنة في شريحتين، الأولى مرئية والأخرى خفية تتضمن معلومات محددة عن المواطن تكون موجودة في المركز البيومتري، ولها رقمين: الأول رقم البطاقة والثاني رقم التعريف الوطني[1]، فهي أهم وثيقة لدى المواطن تتميز بتأمين خاص بمكونات مؤمنة. تم توزيع 7 ملايين بطاقة تعريف بيومترية وحوالي 5 سنوات لتعميم استعمالها أي قبل سنة

[1] مفتاح مختارية، مرجع سابق، ص 63.

2020 وبقدرة طبع 6 ملايين بطاقة كل سنة، كما ستمكن بطاقة التعريف البيومترية من تحديد صاحبها عن بعد من خلال رمز سري والتوقيع الإلكتروني في أكثر من ذلك[1]. فإن بطاقة التعريف البيومترية تحمل تأشيراً خاصاً من نوع "أي ترافل" يمكن حامله من استعمالها كوثيقة سفر.

إن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية تصب تطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية ومحاربة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب، وتشمل هذه الإجراءات:[2]

- إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- تقليص عدد الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 28 إلى 14.
- تمديد أجل صلاحية شهادة الميلاد إلى عشر سنوات بدلاً من سنة واحدة.
- الغاء تحديد اجل صلاحية شهادة الوفاة بعدما كان سنة واحدة إلى أجل غير محدد.

صورة رقم 1:نموذج عن بطاقة التعريف البيوميترية

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الموقع w. w. w. interieur. Gov. dz

[1] بن زغمة عبد القادر، **الحكومة الإلكترونية للتطوير الإداري بالإدارة المحلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 165.

[2] علي سايح جبور، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية**، مجلة علمية دولية في الميادان الاقتصادي، جامعة الشلف، العدد1، ديسمبر 2017، ص 17-18.

ثانياً: جواز السفر البيومتري

أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 عن انطلاق المرحلة الأولى لإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية من 12 جانفي 2012 على مستوى 45 دائرة بعواصم الولايات والمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة.[1]

يمكن القول إن جواز السفر البيومتري هو عبارة عن وثائق هوية بيومترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة إلكترونياً، يمكن استخدامها لمراجعة هوية الأفراد.[2]

يمكن الإشارة أن عدد جواز السفر البيومتري وصلت حتى سنة 2016 إلى أكثر من 7,900,000 جواز سفر، حيث سمح هذا الإجراء بتحقيق عدة نتائج نذكر منها:[3]

- تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الإدارية خلال مدة زمنية قصيرة.
- القدرة على فرض رقابة صارمة على إصدار جوازات السفر من قبل المسؤولين في الدوائر القنصلية.

يعتبر مشروع البيومتري أحد أهم المشاريع الحساسة في الدولة والذي خصصت له الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية لنجاحه، وهذا النظام يعمل على تبادل المعلومات بين وزارة الداخلية والإدارة المحلية، ويستعمل في هذا النظام أجهزة حديثة رقمية متطورة ستمكن الإدارة العمومية من عصرنة نظامها الإداري وتطويره والانتقال من استعمال وثائق عادية إلى وثائق إلكترونية تسهل العمل.[4]

---

[1] علي سايح جبور، مرجع سابق، ص 17.

[2] كحل الراس سماح، **دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قالمة، العدد 01، جانفي 2020، ص 246.

[3] كحل الراس سماح، مرجع سابق، ص 247.

[4] قادة دليلة، مرجع سابق، ص 164.

صورة رقم 2:نموذج عن جواز السفر البيومتري

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الموقع w.w.w.intérieur. gov. dz

الفرع الثالث: رخصة السياقة البيومترية

حسب تصريحات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أعلن عن الإطلاق الرسمي لرخصة السياقة البيومترية الإلكترونية في 01-04-2015 التي تدخل في إطار تطوير المرفق العام وعصرنة الوثائق الإدارية.[1]

تستعمل من طرف المتحصل عليها من أجل سياقة مختلف المركبات حسب صنفها، يحق لكل مواطن الحصول عليها بمجرد استيفائه للشروط القانونية المطلوبة،[2] ولأجل حصول المواطن على رخصة السياقة البيومترية لابد من تكوين ملف إداري يحتوي على مجموعة من الوثائق محددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية.

تعد رخصة السياقة البيومترية واحدة من الوثائق المؤمنة كلياً المستحدثة أساساً من أجل تحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالوقاية من مخاطر حركة المرور ومكافحتها.[3]

تقوم المصلحة المكلفة بإصدار رخص السياقة فور استلام الملف بحجز المعطيات البيومترية المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقية المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض،

[1] قادة دليلة، مرجع سابق، ص 167.

[2] فضيلة خلفون، **دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2020، ص 209.

[3] قادة دليلة، مرجع سابق، ص 167.

لتقوم بعدها بدعوة المعني بالأمر بجمع الوسائل من أجل أخذ معطياته البيومترية وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري عبر الشباك الإلكتروني.[1]

الفرع الرابع: البلدية الإلكترونية

أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع "الشباك الإلكتروني" أو البلدية الإلكترونية، صفر ورق في ديسمبر 2017 بالشروع في تقديم خدمات عن بعد لصالح المواطن، دون تنقله للمصالح البلدية.[2]

إن استخدام هذه التطبيقات من شأنه تسهيل العمل بين مختلف القطاعات، وفي هذا الصدد كشفت مديرية السندات والوثائق المؤمنة عن أهدافها لإنجاز هذا المشروع لبلوغ الهدف المنشود المتمثل في إدارة "صفر ورقة".[3] أي أن البلدية المستقبلة ستركز على مبدأ صفر ورقة الذي يحارب البيروقراطية من خلال تقديم تسهيلات للمواطنين بعد تكبد عناء التنقل.

ستصبح كل مصالح البلدية تسيير بشكل آلي من خلال متابعة تسيير كل شؤونها من تهيئة حضرية وبنية صحية وميزانية، بالإضافة إلى رخص البناء ومختلف التراخيص الأخرى، إلى جانب العمليات التضامنية والطرق والسكن،[4] وتصبح كل المعلومات ومسائل التسيير آلية، ويتم تزويد كل بلديات الوطن بالموقع الإلكتروني "سيث واب".

الفرع الخامس: بعض تطبيقات الرقمنة في الجماعات المحلية

تتمثل هذه التطبيقات في:[5]

- إزالة شهادة الميلاد عقد خاص (S12) من ملف حيازة بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترين وإستبدالها بشهادة ميلاد عادية تحمل رقم 7.
- التقليص من مدة دراسة ملفات حيازة البطاقة الرمادية إلى يوم واحد في الحالات العادية، وذلك بعد تعميم إصدارها من طرف البلديات وهو ما يدخل ضمن تقريب الإدارة للمواطن.

---

[1] كحل الراس سماح، مرجع سابق، ص 248.

[2] بن زغمة عبد القادر، مرجع سابق، ص 166.

[3] قادة دليلة، مرجع سابق، ص 168.

[4] بن زغمة عبد القادر، مرجع سابق، ص 167.

[5] خالد رجم، **تحديات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر** – دراسة تحليلية لواقع نظام المعلومات الإلكتروني في البلدية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، المجلد 02، العدد 06، 2021، ص234.

المطلب الثاني: متطلبات وشروط نجاح الجماعات المحلية عبر الرقمنة

إن عصرنة الجماعات المحلية عبر الرقمنة عملية استراتيجية تهدف إلى تحسين أداء الجماعات المحلية وزيادة فعاليتها من خلال استخدام تكنولوجيات رقمية ووضع إطار قانوني وتنظيمي يدعم الرقمنة مع حماية البيانات والمعلومات من المخاطر الرقمية.

الفرع الأول: المتطلبات البشرية

إن تطبيق الرقمنة داخل الإدارة المحلية لا يعني إلغاء دور المورد البشري، بل يظل عنصراً أساسياً في نجاحها، لكن من الضروري توفير موارد بشرية تملك القدرات الفنية والإدارية وتمتلك الخبرة والمهارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.[1]

لقد أصبح الموظف المحلي أمام تحدي التكيف مع استخدام التكنولوجيا رغم ضعف معارفه حولها، إلا أن الدولة حاولت معالجة بعض النقائص بتوظيف بعض المتخصصين في الإعلام الآلي، وإجراء دورات تكوينية لمستخدمي الإدارات المحلية.[2]

ولتحقيق هذا المطلب البشري لابد من اتباع عدة خطوات وهي[3] :

- الحاجة إلى تكوين قيادات إدارية قادرة على التغيير وإيجاد أنماط العمل الجماعي.
- إقامة الدورات وعقد البرامج التدريبية المختلفة في مجال التطورات التكنولوجية الحديثة.
- نشر الوعي المعلوماتي لدى المستفيدين لتكوين جمهور واعي ولديه القدرة على التكامل مع التقنيات الحديثة.

الفرع الثاني: المتطلبات التقنية

تستلزم الدول إلى إنشاء منظومة متطورة لقطاع الاتصالات ونظم جيدة لإدارتها، خاصة زيادة ورفع إمكانية الاتصال عن بعد ذات النطاق والسرعة العالية مع تسهيل وصول الإنترنت للمواطنين بأقل تكلفة. ولتحقيق ذلك تحتاج الإدارة إلى توفير متطلبات تقنية تتمثل في:[4]

---

[1] فضيلة خلفون، مرجع سابق، ص 157.

[2] مراد بلخيري، **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، جامعة قسنطينة 02، ديسمبر 2025، ص 450.

[3] فضيلة خلفون، مرجع سابق، ص 157، 158.

[4] ربيع نصيرة، **حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 02، جامعة البويرة، ديسمبر 2021، ص 1036.

- رفع وزيادة الترابط بين مختلف الأجهزة داخل الدولة.
- تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع التحول التكنولوجي، فهو أسلوب إداري ونمط تقني وتكنولوجي حديث يهدف إلى تطوير أداء التنظيمات الإدارية المختلفة،[1] فمن الضروري مراجعة البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها.

وعليه يجب العناية بالبنية التحتية من خلال توفير كل معدات الإدارة الإلكترونية وإنشاء شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، حيث تنقسم البنية التحتية التقنية إلى قسمين هما:[2]

- البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية: تتمثل في التأسيسات والتوصيلات الأرضية وأجهزة الحاسوب والشبكات.
- البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية: تتمثل في الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات الأنظمة التشغيلية للشبكات (مواقع الويب... إلخ).

بالإضافة إلى وضع خطة أمنية للحماية الإلكترونية من خلال الحفاظ على سرية المعلومات.

الفرع الثالث: المتطلبات الإدارية والتشريعية

تتمثل المتطلبات الإدارية في:[3]

- وضع استراتيجية وخطط التأسيس للإدارات والهيئات مع تخصيص الموارد المالية اللازمة لإجراء التحول من الإدارة العادية إلى الإدارة الإلكترونية.
- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي، وذلك باستحداث أدوات جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجي.
- الإصلاح الإداري الذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الإلكترونية وخبراء لتأمين المعلومات وحماية البرامج والتكاملات والوثائق، بمعنى محاولة إحداث تغييرات جوهرية في المفاهيم الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفية.

المتطلبات التشريعية تشمل ما يلي:[4]

---

[1] مراد بلخيري، مرجع سابق، ص 452.

[2] عائشة بن أحمد، مرجع سابق، ص 06.

[3] رابحي لخضر، **الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، جامعة الأغواط، جانفي 2016، ص 245، 246.

[4] عائشة بن أحمد، مرجع سابق، ص 06.

- وجود التشريعات والنصوص القانونية: للإطار القانوني دور فعال من شأنه تسهيل المعاملات الإلكترونية وإضفاء المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عنها.
- إصدار التشريعات الضرورية والحديثة اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل تطبيقها، يتم التشريع بتحديد الإطار القانوني الذي يقر التحول الإلكتروني ووضع قواعد قانونية تضمن أمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين.[1]

الفرع الرابع: المتطلبات المالية

يعد مشروع الرقمنة مشروع واسعا وكبيرا ويتطلب ميزانية مالية ضخمة، لذلك لابد من توفير التمويل الكافي له، عن طريق رصد أغلفة مالية كافية والعمل على تهيئة وتحسين البنية التحتية وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية وتحديثها من وقت لآخر.[2]

تعد الموارد المالية من القضايا الحساسة من عمر أي مشروع خاصة مشاريع التحول الرقمي أو الرقمنة، ويمكن قياس الاحتياجات المالية الخاصة بها بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها وتحقيقها.[3]

تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لتوفير التجهيزات والوسائل الضرورية.

نجد في الإدارة المحلية الجزائرية أن الأقاليم المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والأهم من ذلك الاستقلال المالي، التي يكون من خلال ما تحصله البلدية والولاية من الجباية المحلية، مع العلم أن أغلبية الولايات والبلديات الجزائرية تعاني من عجز في ميزانيتها.[4]

---

[1] رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 246.

[2] مراد بلخيري، مرجع سابق، ص 448.

[3] مليكة بوخاري، **متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية**، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 03، جامعة البويرة، 2022، ص 459.

[4] مراد بلخيري، مرجع سابق، ص 448.

الشكل رقم 3: يبين متطلبات الجماعات المحلية عبر الرقمنة

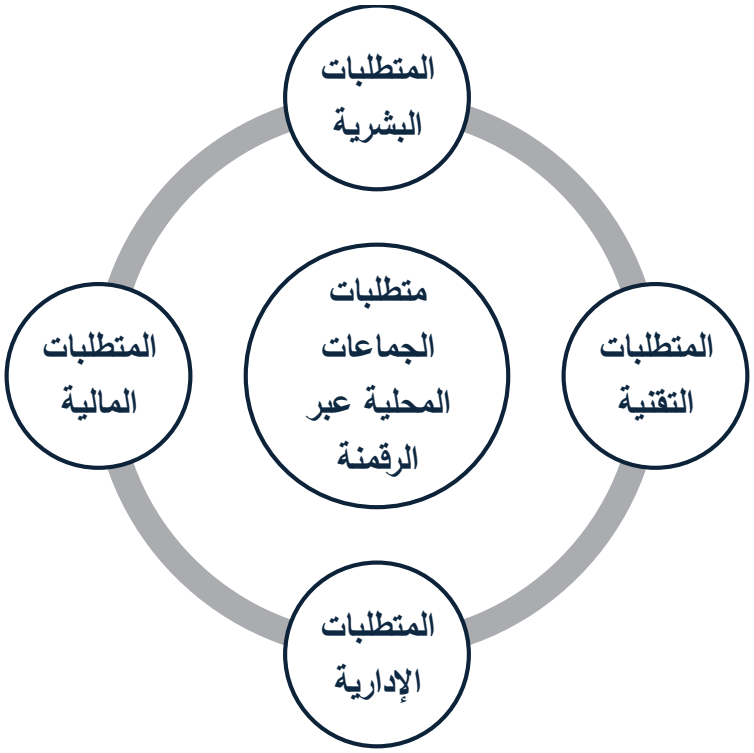

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثاني: أثار الرقمنة على أداء الجماعات المحلية

يعرف العالم المعاصر ديناميكية متسارعة في مجال التطور التكنولوجي، حيث أصبحت الرقمنة من أبرز المحركات الأساسية لإعادة تشكيل أنماط التسيير والإدارة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الجماعات المحلية. فقد فرضت هذه التحولات على الهيئات المحلية ضرورة التكيف مع متطلبات العصر الرقمي، من خلال تبني أدوات وتقنيات حديثة تهدف إلى تحسين الأداء الإداري وتعزيز فعالية تقديم الخدمات العمومية.

وفي هذا السياق، برزت الرقمنة كخيار استراتيجي يساهم في إحداث نقلة نوعية في عمل الجماعات المحلية، من خلال دعم الكفاءة الإدارية، وترسيخ مبادئ الشفافية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بما يعزز الثقة بين الإدارة والمجتمع، غير أن هذا التحول الرقمي لا يخلو من تحديات ومعيقات، سواء كانت تقنية أو تنظيمية أو بشرية، مما يفرض ضرورة دراسة مختلف أبعاده بشكل متوازن.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على آثار الرقمنة على الجماعات المحلية من خلال التطرق في المطلب الأول إلى مساهمة الرقمنة في تحسين الكفاءة والشفافية وجودة الخدمات المحلية، ثم نتناول في المطلب الثاني التحديات والعوائق التي تواجه رقمنة وعصرنة الجماعات المحلية.

المطلب الأول: مساهمة الرقمنة في تحسين الكفاءة وشفافية وجودة الخدمات المحلية

في ظل التحولات التي يشهدها المرفق العام، أصبحت الرقمنة خياراً استراتيجي لتحديث الإدارة العمومية وتحسين أداء الجماعات المحلية، وتسعى الإدارة من خلال اعتمادها إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ورفع كفاءة تقديم الخدمات، كما تعمل على تعزيز الشفافية عبر تمكين تتبع المسارات الإدارية وتكريس الحق في الوصول إلى المعلومة. وتساهم كذلك في تحسين جودة الخدمات من خلال تقليص التدخل البشري والحد من الاختلالات المحتملة، بما يضمن احترام مبدأ المساواة أمام المرفق العام ويعزز فعالية الخدمة العمومية.

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع الفرع الأول آليات للارتقاء بأداء الإدارة المحلية وتعزيز الشفافية، والفرع الثاني ترشيد الخدمات الإدارية وتسريع عملية الرقمنة، الفرع الثالث

تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الرقمية وتغيير مستمر.

الفرع الأول: الآليات للإرتقاء بإداء الإدارة المحلية وتعزيز الشفافية

أولاً: الارتقاء بالأداء الإداري المحلي

إن تطوير المرافق العمومية المحلية باعتبارها الأقرب إلى المواطن المحلي وذات الصلة المباشرة به تعتبر من أهم إيجابيات تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية المحلية. وقد مثل هذا الارتقاء بالأداء المحلي محور استراتيجيا باشرته وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار تنفيذ مخطط السياسة الحكومية على مستوى الهيئات المحلية، وتعد عملية العصرنة مسعى متكامل يمتد ليشمل التنمية الاقتصادية والإدارية والسياسية للعديد من الدول، ويرتكز ذلك على مرجعيات الاستراتيجيات والوسائل الحكومية وتعزيز التنمية الإدارية، وصولا إلى تحديد المسؤولية السياسية والقانونية للسلطات العمومية والمحلية والوقوف على قدرتها في التسيير المحلي بشكل فعال.[1]

ثانياً: تقديم أحسن الخدمات المواطنين

الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب بيئة عمل فيها تتنوع من المهارات والكفاءات المهنية مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة للمعلومات المتوفرة مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.[2]

ثالثاً: تحقيق الشفافية

توفر بيئة الاتصالات في ظل الإدارة الإلكترونية قدراً من الشفافية في نقل المعلومات من المستفيدين وإليهم، ويحدث ذلك إجرائياً من خلال إلزام كل إدارة بوضع بيان تفصيلي على موقعها الإلكتروني و متاح لكافة المستفيدين بفرص متساوية على كافة الإجراءات المطلوبة لكل خدمة مقدمة، وهو ما يدفع المستفيد إلى أن يكون على دراية كاملة بإجراءات خدمته، التي يرد الحصول

[1] فضيلة خلفون، مرجع سابق، ص221.

[2] ديروش هاجرة، حريري عبد الغني، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية مع الإشارة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية بالجزائر**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة حسيبة بن علي شلف، العدد 7، ديسمبر 2021، ص26.

عليها، والشفافية الكاملة داخل الإدارات الإلكترونية، وهي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تؤمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، وتتميز هذه الإدارة الإلكترونية بتقليل أوجه الصرف في عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات وربطها بمراكز اتخاذ القرار و توظيف تكنولوجيا المعلومات.[1]

رابعا: تحويل المعلومات الورقية إلى إلكترونية

لقد تم ربط الجزائر بالإنترنت عن طريق "مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني" (CERIST) في مارس 1994، وذلك في إطار التعاون مع اليونسكو بهدف إقامة الشبكة الإفريقية للمعلومات (RINAF) والتي تغلب فيها الجزائر بحكم موقعها بؤرة الانطلاق، إلا أن طاقة الخطوط التي تم ربط بها الجزائر بالمدينة الإيطالية بيزا كانت ضعيفة 96 كيلوبايت/ثا، ثم طورت عام 1997 إلى 256 كيلوبايت/ثا، باستخدام الألياف البصرية والارتباط عبر باريس الفرنسية، وقد تم ربط الجزائر في نهاية عام 1998 عن طريق واشنطن بالقمر الصناعي الأمريكي (MAA) بطاقة 101 ميغابايت/ثا وفي شهر مارس 1999 أصبحت طاقة ارتباط الجزائر 02 ميغابايت/ثا.[2]

وفي أكتوبر 2006م، أعلنت في تقرير لها، أن عدد المستخدمين في الجزائر قد بلغ 3 ملايين مستخدم بحلول جويلية 2006م، في حين بلغ عدد من يستخدم الإنترنت عالي السرعة (ADSL)، منهم 700 ألف مستخدم، أما إحصائيات سبتمبر 2007م فتشير إلى أن عدد المستخدمين قد بلغ 4 ملايين وفي فيفري 2008م يكون عدد مستخدمي الأنترنت الجزائريين قد وصل إلى 5ملايين، وقد اعترضت في البداية انتشار الإنترنت بشكل واسع في الجزائر، مجموعة من العوائق تتلخص في ارتفاع أسعار الهاتف الثابت وغيرها ومن الأسباب المعيقة كذلك ارتفاع أسعار الحواسيب مقارنة بما هو عليه الحال في الدول الخليجية مثلاً، هذا ما زاد من اهتمام المستخدمين بمقاهي الإنترنت.[3]

[1] فضيلة خلفون، مرجع سابق، ص223.

[2] بختي إبراهيم، **الإنترنت في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 12، العدد 02، 2002، ص 23.

[3] لعادي تبر، منصر عيسى، مريتل عبد المالك، **الرقمنة على مستوى البلدية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2024، ص 12.

الفرع الثاني: ترشيد الخدمات الإدارية وتسريع عملية الرقمنة

أولا: تحسين وترشيد الخدمات الإدارية

يتطلب تحسين وترشيد الخدمات الإدارية العامة العمل بجهد وجدية للرفع من مستوى كفاءة الإدارة وترقية التعاملات اليومية والدورية بينها وبين المواطنين، لذلك لم يكن إتجاه الجزائر نحو تبني مشروع رقمنة الإدارة والحكومة تحت مسمى "مشروع الجزائر الإلكترونية 2013" غريبا ، باعتبار سعيها مبدئياً نحو ربط المؤسسات الإدارية في الدولة بشبكات اتصال تكون في مجموعها بمثابة بوابة رقمية حكومية تسمح بالتواصل فيما بينها ومع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة، من أجل دفع مخططات التحول الإلكتروني للخدمة العامة كأحد أشكال الحكم الإلكتروني.[1]

إن ترشيد الخدمات الإدارية، يدفع إلى ضرورة إعتماد مبدأ عمل مراكز خدمة المواطن الذي يبني وجود مراكز قادرة على الاتصال بكافة إدارات الدولة، تستطيع بالنيابة على المواطن متابعة كافة معاملاته، بما في تلك المعاملات التي تتم عبر أكثر من إدارة واحدة، حيث لا يضطر المواطن إلى الانتقال من إدارة إلى أخرى لمتابعة معاملاته، إذ مع ازدياد اعتماد المنظمات الحكومية على أنظمة المعلومات، خاصة مع ظهور شبكة الإنترنت وظهور خدمات المواقع الإلكترونية،[2] ويمكن تلخيص مظاهر ترشيد الخدمة العمومية في الدقة وسرعة الاستجابة واحترام المواعيد، وتتحقق دقة تقديم الخدمات العمومية في إطار رقمنة الخدمات من خلال إنجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة تحديد من خلال أنظمة معالجة، تقليص تكاليف الخدمة يمكن ذلك في الاتصال عن بعد للحصول على الخدمة العمومية من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال، سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة داخل مؤسسات العمومية يؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات تلك المهام والأنشطة دون وجود النشر الإلكتروني لكل مراحل خدمة إذ لامجال لإخفاء المعاملات و لا فرصة للاستئثار بخدمة جهات معينة دون أخرى.[3]

---

[1] يتوجي سامية، **أطر رقمنة الإدارة العمومية في" مشروع الجزائر الإلكترونية 2013"**، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، العدد 18، جوان 2015، ص 220.

[2] بلقرع فاطمة، المصري ذلال، قريشي هاجر، **"جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية"**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد 06، 2017، ص7.

[3] المرجع نفسه، ص 7.

ثانيا: القضاء على الفساد المحلي

ظهرت الإدارة الإلكترونية باعتبارها أحد الحلول المقترحة للقضاء على الفساد الإداري المحلي، فقد لعبت هذه الأخيرة دوراً كبيراً في تغيير الكثير من المفاهيم والأسس الإدارية، باعتبارها آلية من آليات الإدارة الحديثة التي يجب تطويعها في الإدارة الإلكترونية للجماعات المحلية توفر للمواطن المحلي أمرين في غاية الأهمية هما: الوقت والمال، فالإجراءات أصبحت أكثر يسرا وأقل تكلفة، ومن هنا يظهر دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي، إن الإيجابيات التي تحققها الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية ناجحة وفعالة وتؤثر بشكل إيجابي على الأداء الإداري، كما أنها تسهم في تحقيق الجودة الإدارية من خلال إنجاز الأعمال الإلكترونية بالطرق الصحيحة والسرعة في تقديمها وبأقل تكلفة وجهد.[1]

ثالثاً: تسريع استخدام تكنولوجيا لإعلام والإتصال في الإدراة الإلكترونية

سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية تعزيز استخدامها في الإدراة العمومية والمؤسسات تحولاً كبيراً في أساليب تنظيمها وعملها مما سيجعلها تفيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها، تكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل انسب وفي هذا سياق تم وضع أهداف خاصة وأحياناً مشتركة لكل دائرة وزارية وتختص في الجوانب التالية: استكمال البنى الأساسية المعلوماتية، وضع نظم إعلام مندمجة، تنمية الكفاءات البشرية، وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين.[2]

[1] فضيلة خلفون، مرجع سابق، ص 224.

[2] عبان عبد القادر، **تحديات الإدارة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراة في علم الاجتماع، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016، ص 91.

الفرع الثالث: تطوير الأليات والإجراءات التحفيزية وتمكين المواطنين من الإستفادة من الخدمات الرقمية والتغيير مستمر

أولاً: تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الرقمية

إعادة بعث عملية عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات التدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة المجتمع، الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الإنترنت والمنصات والوسائط والحضائر المعلوماتية ودور العلم ودور الثقافة إلخ.[1]

ثانيا: التغير المستمر

هو مبدأ أساسي في عملية الرقمنة على مستوى الإدارة أنها تسعى لتحسين وإثراء ما هو موجود، رفع مستوى الأداء، سواء بقصد رضا المواطنين أو بقصد التفوق في التنافس، بالإضافة إلى تقليص الإجراءات الإدارية ومع توفر المعلومات بشكلها الرقمي تتقلص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدوياً، وزيادة دقة البيانات فالثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة وسيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإخلال اليدوي، وتزداد تلك التغييرات في المستقبل بما يسمح بتطبيق الرقمنة على مستوى الإدارات والمؤسسات.[2]

المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه رقمنة وعصرنة الجماعات المحلية

تعتبر الرقمنة وعصرنة الجماعات المحلية خطوة أساسية لتحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز كفاءة الإدارة، غير أنها تواجه عدة تحديات تعرقل تجسيدها، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، محدودية الموارد البشرية، ونقص الكفاءات، إضافة إلى مقاومة التغيير من طرف بعض الموظفين، مما يستدعي اعتماد مقاربة شاملة ومتكاملة لتجاوز هذه العوائق وتحقيق رقمنة وعصرنة فعالة تستجيب لمتطلبات التنمية، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى الفرع الأول: تحديات تتعلق باعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية ونقص الموارد البشرية و الفرع الثاني: تحديات تتعلق بالتأطير القانوني والتمويل.

[1] عبان عبد القادر، المرجع نفسه، ص92.

[2] ديروش هاجرة، حريري عيد الغني، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الأول: تحديات تتعلق باعتماد الجزائر بنية تحتية رقمية ونقص الموارد البشرية

أولاً: اعتماد بنية تحتية رقمية

يرتبط الارتقاء بمستوى تطوير الاتصال في الإدارات العمومية كمتطلب أساسي لكل استراتيجية رقمية لأي دولة في العالم بضرورة وجود سياسية وطنية تهتم بالتكنولوجيا وأطر إدارتها، لذلك توجهت الجزائر نحو مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل أساسي يعبر عن الرغبة في تأسيس لثقافة وممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها وتنفيذ سياساتها وخططها بفعالية أكبر انطلقت بوادر إرساء البنية التحتية الإلكترونية في مؤسسات ببدء تنفيذ السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصال التي تقوم على تطوير البنية القاعدية.[1]

يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(DECD) لعام 2023 إلى أن مجرد وجود بنية تحتية رقمية أساسية لا يعني تحولا رقميا فعالا أو نقلا ناجحا للمعرفة الضمنية، بينما تمتلك معظم البلدان بنية تحتية رقمية أساسية، فإنها لم تستغل بشكل كامل الأدوات الرقمية المقدمة، وخاصة الموارد القائمة على الذكاء الاصطناعي، هذا يشير إلى وجود فجوة بين التوفر والاستخدام الفعال، فبدون إظهار المهارات اللازمة لاستخدامها، تظل إمكانات البنية التحتية غير مستغلة تتفاقم الفجوة الرقمية المستمرة.[2]

ثانياً: نقص الموارد البشرية

لتجسيد رقمنة في الجماعات المحلية يجب توفر جملة من التقنيات الحديثة والمتطورة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، إلا أن توفير هذه الأخيرة غير كافٍي بل وجود تمكين المواد البشرية لاسيما موظفين، وعليه فإن استعمال التقنيات والبرمجيات في إطار تجسيد رقمنة الجماعات المحلية يتوقف على مدى تأهيل العنصر البشري وتكوينه وتدريبه على استخدام الوسائل التكنولوجية التوجه نحو رقمنة الجماعات المحلية يطرح مشكل قلة لازمة الأفراد والمواطنين وجهلهم بكيفية استخدام وسائل تكنولوجيا ومعلوماتية إضافة إلى ضعف ثقافة الرقمنة لدى الأفراد.[3]

---

[1] فوزية صادقي، **واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول العالني**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة قسنطينة–3، المجلد7، العدد3، ديسمبر 2020، ص23.

[2] بارعة فرج، سالم خميس، دة ليلي العسري، **التحديات التقنية والتنظيمية في نقل المعرفة الضمنية داخل المؤسسات التعليمية تحليل في ضوء ثقافة المشاركة والقيادة الداعمة**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 10، أكتوبر 2025، ص 488.

[3] مفتاح مختارية، مرجع سابق، ص 65.

ثالثا: غياب التشريع الإلكتروني

حيث أن غياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات يضع مرحلة التحول الإلكتروني أمام العديد من الإشكالات التي تتعلق بتحول المعلومات ونوعية هذه المعلومات المتداولة ومحتواها والحفاظ على عنصري الخصوصية والهوية وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالأشخاص معا دفع أن تصبح هذه الإشكالات القانونية حاجزا أمام التحول للإدارة والخدمة رقمية، و إن و إلى حد ألا تقتصر الإدارة العامة في الجزائر إلى نص قانوني يعالج مواضيع مرتبطة بحفظ المعلومات، وطريقة التعامل معها عن طريق التكنولوجيا الحديثة، كما يمكن القول أنّ ضعف التخطيط وعدم وجود رؤية استراتيجية واضحة، وصياغة المشاريع الخاصة بالتحول للخدمة العامة رقميًّة للجامعات المحلية.[1]

تُعدُّ نقص التشريعات الإلكترونية وعدم وجود آليات تطبيق النصوص القانونية الموجودة إضافةً إلى عدم وجود إستراتيجية فعّالة من شأنه أن يعرقل إنجاز وتقديم الخدمات المتعلقة برقمنة الجماعات المحلية وبالتالي يضعف فعالية الأخيرة وعدم تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية.[2]

الفرع الثاني: تحديات تتعلق جانب السياسي والقانوني وجانب الإدراي والتنظيمي والتشريعي

أولاً: الجانب السياسي والقانوني

1. التحديات السياسية والقانونية:

إن التكوين السياسي الخاطئ للمنتخب جعل البلدية في حالة عدم استقرار، هذا التغليب للمصلحة السياسية الحزبية على المصلحة العامة، كما أن القيام بتكتلات حزبية تقوم على أساس الخبرة والمعرفة خلق حالة عدم استقرار منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي والدخول في انسدادات عدة أثناء العهدة الانتخابية وهو ما أثر سلباً على السير الحسن الرقمنة على تنفيد استراتيجية كمعرفة خاصة.[3]

[1] ديدوش هاجرة، حريري عبد الغني، مرجع سابق، ص 29.

[2] مفتاح مختارية، مرجع سابق، ص 64.

[3] نصر الدين علي سعودي، ريضا بن مقلة، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات الجزائرية**، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد17، العدد2، ديسمبر2022، ص1235.

غياب هيئات على مستويات عاليا في الأجهزة الحكومية تتبادل تشاول سياسي، وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج الرقمنة الاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية رقمية وترقيتها، عدم وجود بيئة عمل مناسبة ومحمية وفق اطر قانونية مثل غياب تشريعات قانونية تحترم اختراق.[1]

إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل الرقمنة نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات المرسلات الإلكترونية، وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية.[2]

ثانيا: الجانب الإداري والتنظيمي والتشريعي

1. الإدارية: [3]

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا للرقمنة في الجماعات المحلية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات ورقمنة.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات وتدفق العمل بينها.
- شدة مقاومة التغيير في المؤسسات خوفاً من مفاهيم ومستقبلهم الوظيفي.
- غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والتمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.

[1] عشور عبد الكريم، **دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص،38.

[2] عشور عبد الكريم،المرجع سابق، ص39.

[3] نوال معزوزي، **واقع التحول الرقمي في البلدية، المظاهر والمعوقات**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسة، المركز الجامعي الدلالي بونعامة–خميس مليانة، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023، ص 54.

2. التنظيمية والتشريعية:

- صعوبة إيجاد بيئة تشريعية تتناسب معا يتطلب جهدا ووقتا.[1]
- التمسك بالنصوص القانونية القديمة وتطبيقها لعدم صدور قوانين مصاحبة للفعل الإلكتروني، يعرف الهيكل التنظيمي على أنه الإطار المحدد للمسؤوليات والنوعية الإتصال العمودي والأفقي، والملاحظ في البلدية هو نوع الهيكل التنظيمي لم يتم تطويره أو تفسيره مسايرة للرقمنة[2]الذي لم يتم تطويره أو تغيره مسايرة للجماعات المحلية إن الاعتماد على الهيكل التنظيمي التقليدي البلدية أحدث خلل تنظيمي كبير وخاصة عندما تم استحداث مناصب نوعية تقنية لا يوجد لها مركزا في الهيكل.[3]

الفرع الثالث: تحديات تتعلق جانب مالي وتقني ومن جانب التهديدت الأمنية ونظام المعلومات

أولا: تحديات مالية وتقنية

ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع الرقمنة وقلة الموارد العالية المخصصة لمشاريع الرقمنة ومشكل الصيانة التقنية للبرمجيات وصعوبة الوصول التكافئ لخدمات، قلة الموارد المالية المخصصة برامج تدريبية والإستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.[4]

ثانيا: تحديات الأمنية

- يعد الأمن المعلومات من أهم العوائق التي توجه عصرنة الجماعات المحلية، حيث أن هناك مجموعة من أساليب إختراق المنظومة المعلوماتية، وما يترتب عنها من فقدان خصوصية، تعد من أبرز المعوقات الأمنية خاصة مع انتشار الفيروسات وبرامج التجسس أنظمة الكمبيوتر، وكذا غياب الجانب التوعوي ونقص التشريعات لتنظيم مسائل الحماية.[5]

---

[1] خوخاوي عائشة، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجماعات المحلية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 1، جوان 2022، ص 583.

[2] نصر الدين علي سعودي، ريضا بن مقلة، مرجع سابق، ص1234، ص 1235.

[3] لمادي تبر، منصر عيسى، مريقل عبد الملك، مرجع سابق، ص82،83،84.

[4] عائشة بن أحمد، **إنجازات الإدارة في المؤسسات العمومية في ظل واقع التحول الرقمي**، مدخلة القيت في ملتقى العلمي جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدراة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، 2013، ص7.

[5] خوخاوي عائشة، **الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسيين أداء الجماعات المحلية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر 03، المجلد11، العدد01، جوان 2022، ص584.

- الخوف من عصرنة وعدم الاقتناع بالتعاملات الرقمية، فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الرقمية، مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان وأن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية وهي العنصر المادي والتقني والبشري.[1]
- مسألة أمن المتعاملين مع الإدارة، وكذا أمن ملفات والمعاملات الإدارية ذات أهمية بالغة كونها تتصل بالثقة العامة إما إيجابا أو سلبا، وبالأخص عندما يمس البيانات الشخصية المتعاملين، حيث أن التعامل الإلكتروني يمكن الناس من معرفة خصوصيات الآخرين.[2]

ثالثا: تحديات فشل النظام المعلوماتي[3]

- الاهتمام بالأجهزة وليس الأهداف.
- عدم توافر القدرات الفنية الملائمة.
- النزاع بين أخصائي ومستخدمي نظم المعلومات.
- عدم التخطيط لتصميم نظام المعلومات.
- العمل برد الفعل بدلا من العمل بالمبادرة أو المشاركة.
- الفشل في تهيئة الظروف المحيطة للمدعمة لنجاح النظام.
- عدم تكوين المزيج المتكامل من الأفراد والإدرات والمؤسسات.
- عدم التحديد دقيق لإمكانيات نظام المعلومات.

[1] خالد رجم، شوقي جدي، مرجع سابق، 237.

[2] تبون عبد الكريم، **التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية المبررات والمعوقات**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة سعيدة، المجلد04، العدد03، سبتمبر 2021، ص79.

[3] خانفة لواتي، منال إبتسام، **دراسة تحليلية لواقع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية (البلدية نموذجا)**، مدخلة القيت في الملتقى وطني، جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية، رهانات وتحديات تقديم الواقع واستشراق الواقع، جامعة عين تموشنت، يومي 08-09 نوفمبر 2026، ص14.

خلاصة الفصل الثاني

يتمحور هذا الفصل حول آليات تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية. وقد تتجلى هذه الآليات في حزمة متكاملة تشمل تحديث البنية التحتية التقنية، وتفعيل الأطر القانونية التي تنظم المعاملات الإلكترونية، فضلاً عن استثمار العنصر البشري وتدريبه على النظم الذكية .أما عن آثارها على أداء الجماعات المحلية فتحدث نقلة نوعية تبدأ من عصرنة الأداء الإداري الذي يقضي على البيروقراطية ويختصر الوقت والجهد، وصولاً إلى الآثار الاقتصادية المتمثلة في ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة التحصيل المالي، وهو ما يصب في النهاية في مصلحة المواطن من خلال تحسين جودة الخدمات وتكريس مبادئ الشفافية، وتحويل البلدية من مجرد مقر إداري جامد إلى بيئة رقمية تفاعلية متاحة للجميع.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام دراستنا يتضح أن الرقمنة تعد من أبرز التحولات التكنولوجية التي أحدثت ثورة نوعية في الإدارات العمومية، لما توفره من سرعة ومرونة في تقديم الخدمات مما يتيح للإدارات العمومية القدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة التي فرضتها الرقمنة، فقد بات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ضرورة ملحة، لا خياراً، لتحقيق الفعالية وتقديم أحسن الخدمات للمواطنين، حيث أن رقمنة الجماعات المحلية في سبيل تحسين أداء الخدمة العمومية تساهم بشكل كبير وملحوظ في تطوير الخدمة المقدمة للمواطنين، وقد شكلت عملية الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية إحدى أولى اهتمامات الدولة الجزائرية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج ندرجها في النقاط التالية:

- لتطبيق الرقمنة على المستوى المحلي أهمية كبيرة حيث كانت من المشاريع المسطرة من طرف الدولة بهدف تعميمها على جميع القطاعات والمجالات.
- يتوقف نجاح عملية الرقمنة في الجماعات المحلية على مدى توفر البنية التحتية التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية.
- كما لاحظنا أن تطبيق الرقمنة في الجماعات المحلية تواجه بعض المعيقات والمشاكل التي يجب إزالتها.
- غياب الكفاءة المهنية لدى بعض الموظفين.
- الرقمنة تساهم في تقليص المسافات والزمن، وتطوير مستوى الخدمة العمومية، ومعالجة البيروقراطية، سعت الجزائر لتحديث الممارسة الإدارية ورقمنتها عن طريق تبني الرقمنة وتطبيقها على مستوى الإدارات العمومية وتنسيقها وربطها مع المواطن.
- الانتقال نحو رقمنة الجماعات المحلية ليس عملية سهلة بل شاقة تعتمد على أساليب علمية وتقنيات تتطلب خبرات وتخصصات رائدة تستغرق وقتاً وينبغي أن تتصف القيادات الإدارية العليا بالصبر، وتوفر للقائمين عليها الإمكانيات المادية والمالية اللازمة وفق المقومات والإمكانيات المتاحة.
- تتطلب الإدارة الرقمية كفاءات ومهارات متخصصة.

وعليه نقترح جملة من التوصيات نذكر منها:

- الاستحداث المستعجل لبنية قاعدية رقمية قوية وواسعة متكاملة بين جميع القطاعات.
- ضرورة استخدام الرقمنة وتحسين الخدمة العمومية في الجماعات المحلية، باعتبارها تحولاً أساسياً في أساليب تنظمها وعملها، مما يجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطن بشكل أنسب.
- تعميق الوعي لدى المواطن بأهمية الرقمنة من خلال تنظيم أيام دراسية، ندوات، ومحاضرات والتعريف بالتقنيات الحديثة للرقمنة.
- التعجيل في استخدام التكنولوجيا في الإدارة العمومية بإنفاق ميزانيتها الضخمة على تطوير الإدارة ورقمنة النظام الإداري وضرورة استخدام الرقمنة.
- تنشر التطبيقات الرقمية بشكل أمناً أمام عمليات القرصنة والتشويش.
- تدريب وتأهيل موظفي الجماعات المحلية من خلال تكوينات وتربصات الإدارة الرقمية وهذا بغية رفع كفاءتهم.
- لا بد من وضع سياسات وتشريعات ملائمة تتوافق مع متطلبات العصر والتشجيع على التعامل الإلكتروني. وهذا سيمر حتماً بتوفير الحماية الضرورية ضد الاختراق وسوء الاستخدام، لأن زرع الثقة والطمأنينة في نفس المواطن شرطاً أساسياً لنجاح رقمنة الجماعات المحلية.
- تعميم تطبيق الرقمنة في جميع الإدارات العمومية وتزويدهم بالتدفق العالي لشبكة الانترنت من أجل نجاح عملية الرقمنة.
- تحفيز الموظفين باستحداث رتب ومناصب من يجيد استعمال تكنولوجيات الرقمنة في عملهم.

قائمة المصدر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. النصوص القانونية

أ. القوانين والنصوص التشريعية

- القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، ج.ر، العدد 15، الصادرة في 11 أفريل 1990.
- القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالولاية، ج.ر، العدد 15، 1990.
- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج.ر، العدد 37، 2011.
- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية، ج.ر، العدد 12، 2012.

ب. المراسيم

- المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية، ج.ر، العدد 73، 2016.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر، العدد 50، 2015.

ثانياً: المراجع

1. الكتب

- الكبسي أحمد، تطور المنظمة في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة العربية، العدد 29، 2008.
- بعلي محمد الصغير، الولاية في القانون الإداري الجزائري، د.ن، د.ت.

ثالثاً: الأطروحات والمذكرات

1. أطروحات الدكتوراه

- بلغالم بلال، تطور النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، نظام البلدية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2018.
- بن زغمة عبد القادر، الحكومة الإلكترونية للتطوير الإداري بالإدارة المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
- حرير أحمد، الاستقلالية المحلية والمالية للجماعات الإقليمية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، 2021.
- خلفون فضيلة، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2020.
- دلالي عبد الجليل، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، 2021-2022.
- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2016.
- عنكوس نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشاؤها، أطروحة دكتوراه في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2010.
- قادة دليلة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية – دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2018.

2. رسائل الماجستير

- ابن عثمان سويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- تبر لعادي، العيسى منصر، عبد المالك مريتل، الرقمنة على مستوى البلدية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2024.

- جيهان رزاق، الرقمنة وانعكاساتها على الإدارة المحلية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023.
- حمود ميلودة، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022.
- دلالي عبد الجليل، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت، 2022.
- شارق صباح، الكشرود مروى، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020.
- عشور عبد الكريم، البوريش رياض، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

3. مذكرات الماستر

- وزناجي بسام، أهمية الرقمنة في ترشيد وعقلنة السلوك التنظيمي في المؤسسة العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر، 2024.

رابعاً: المقالات

- بختي إبراهيم، الإنترنت في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، المجلد 12، العدد 02، 2002.
- أعلي سالم نور الدين، الفاضل محمد، عيد النور مبروك، دور منح الشخصية المعنوية للجماعات الإقليمية في استقلالها المالي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2021.
- بطبي ناريمان، حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر، مجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة صالح بوبنيدر، 2017.
- بلقرع فاطمة، ذلال المصري، هاجر قريشي، جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر ودورها في إرساء الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد 06، 2017.

- بن يمينة خيرة، إدوارد ناشد نشأت، أحمد زادي، دور الرقمنة والإدارة الإلكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، المجلد 7، العدد 12، 2019.
- بوجريدة فاطمة، القاسمي صونيا، دور الرقمنة في تعزيز جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 16، 2025.
- بوخاري مليكة، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 03، جامعة البويرة، 2022.
- تبون عبد الكريم، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية: المبررات والمعوقات، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة سعيدة، المجلد 04، العدد 03، سبتمبر 2021.
- جبوري علي سايح، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية، مجلة علمية دولية في الميدان الاقتصادي، العدد 01، ديسمبر 2017.
- خوخاوي عائشة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجماعات المحلية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة الجزائر 03، المجلد 11، العدد 01، جوان 2022.
- رابحي لخضر، الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، العدد 02، جانفي 2016.الرجم خالد، تحديات رقمنة الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، المجلد 02، العدد 06، 2021.
- زروق محمد البشير، مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة قسنطينة 3، المجلد 9، العدد 01، جوان 2024.
- زوال علاء الدين، فارس قاهر، واقع ومعوقات رقمنة الجماعات المحلية وأثرها على إدارة معرفة الزبون في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 16، العدد 01، ديسمبر 2023.

- زوامية عبد النور، نواري رشيد، تحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14، العدد 02، جوان 2021.
- سعودي نصر الدين علي، بن مقلة ريضا، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلديات الجزائرية، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد 17، العدد 2، ديسمبر 2022.
- سليماني محمد، بايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 03، العدد 01، 2015.
- سماح كحل الراس، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قالمة، العدد 01، جانفي 2020.
- صادقي فوزية، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2020.
- عوجي مصطفى، ساركي الصالح، تنظيم الإدارة المحلية في الجزائر: الغموض والنشأة، مجلة البحوث العلمية، جامعة باتنة، العدد 13.
- فرج بارعة، خميس سالم، ليلى العسري، التحديات التقنية والتنظيمية في نقل المعرفة الضمنية داخل المؤسسات التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 10، أكتوبر 2025.
- فريجات اسماعيل، النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، العدد 12، جانفي 2016.
- فريجات اسماعيل، نظام الولاية في القانون الإداري الجزائري، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، جامعة عنابة، المجلد 2، العدد 01، جوان 2024.
- قراوط يونس، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة المعيار، العدد 16، ديسمبر 2016.
- مختارية مفتاح، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية، جامعة غليزان، المجلد 13، العدد 01، جوان 2024.

- مخناش الشريف، البلدية في الجزائر دراسة في إطار القانون 11-10، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة سطيف، المجلد 09، العدد 01، ماي 2025.
- مراد بلخيري، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، المجلد 11، العدد 2، ديسمبر 2025.
- معزوزي نوال، واقع التحول الرقمي في البلدية: المظاهر والمعوقات، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023.
- نصيرة ربيع، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة البويرة، المجلد 6، العدد 02، ديسمبر 2021.
- هاجرة ديروش، عبد الغني حريري، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 07، ديسمبر 2021.
- يحياوي حنان، كعييش عمر، متطلبات الرقمنة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر فواعل العملية التعليمية، مجلة أبحاث، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 9، العدد 1، جوان 2024.
- يوسف إدريس، دور الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في التعريف بالتراث الثقافي وتثمينه، مجلة منير التراث الأثري، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2022.

خامساً: المداخلات العلمية

- بن أحمد عائشة، إنجازات الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية في ظل واقع التحول الرقمي، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية، جامعة غرداية، 2019.
- بن أحمد عائشة، جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي للإدارة الإلكترونية في المؤسسات، جامعة غرداية 2023.
- بن زينب نوال، تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان الجماعات المحلية في الوطن العربي، جامعة غرداية، 2014.

- الطعامنة محمد محمود، نظم الإدارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف، مداخلة في الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، صلالة، سلطنة عمان، 2003.
- لواتي خانفة، ابتسام منال، دراسة تحليلية لواقع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية (البلدية نموذجًا)، مداخلة في ملتقى وطني حول جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية، جامعة عين تموشنت، يومي 08-09 نوفمبر 2023.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يبين قائمة وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية	39

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	هيئات البلدية	21
2	هيئات الولاية	25
3	متطلبات الجماعات المحلية عبر الرقمنة	47

قائمة الصور

قائمة الصور

الرقم	عنوان الصورة	رقم الصفحة
1	نموذج عن بطاقة التعريف البيوميترية	40
2	نموذج عن جواز السفر البيومتري	42